عطف النسقِ عند ابن جني
بين التقعيد والتأويل

إعداد

د. عبد الرحمن ربيع سيد محمد

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة.

عطف النسقِ عند ابن جني بين التقعيد والتأويل

عبد الرحمن ربيع سيد

قسم النحو والصرف والعروض، دار العلوم ، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: Aborabea085@gmail.com

الملخص:

تختصُّ هذه الدراسة ببيان عطف النسق عند ابن جني من زاويتين، الأولى: التقعيد، والثانية: التأويل النحوي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة أثر ظاهرة التأويل النحوي عند ابن جني في باب عطف النسق – في ردِّ ما شردَ من التراكيب اللغوية المُخالفة إلى أصولِها المتواترة. وكذلك معرفة أسلوب ابن جني في التأويل النحوي بشكل عام، وفي باب عطف النسق خاصَّة، واعتمدتُ في البحث على المنهج الوصفي، تعرَّضْتُ للحذف في عطف النسق عند ابن جني بين التقعيد والتأويل النحوي، ثُمَّ تحدثتُ عن الرُّتبة في عطف النسق عند ابن جني بين التقعيد والتأويل النحوي، وما يترتَّب على ذلك من التقديم والتأخير، ثمأوضحتُ كلام ابن جني عن التناسب بين المتعاطفين بين التقعيد والتأويل، ثم تناوَلتُ موقف ابن جني من العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد، ثم موقفه من العطف على الضمير المجرور. من غير إعادة الجارّ. كل هذه المباحث أتناوَلها من زاويتين؛ التقعيد والتأويل. ومن أهم نتائج البحث أنَّ ابن جني استطاع أن يوظِّف التأويل النحوي للتوفيق بين التراكيب اللغوية وبين القاعدة في باب عطف النسق، وذلك من خلال توجيه القاعدة بما يُناسب التراكيب التي تبدو مُخالفة

أو شاذة، أو من خلال تفسير التراكيب بما يُوافق القاعدة، وقد استعانَ ابنُ جني بعدد من الأفكار والقوانين لتأويل الحذف في باب العطف، فاستخدم فكرة التوسُّع في الاستعمال اللغوي مع حذف حرف العطف، واستخدَم فكرة النيابة في تأويل حذف المعطوف عليه، وكان مُسوِّغ الحذف وجودَ الدليل على المحذوف. واعتمد ابنُ جني في تأويله أحيانا على بيان حال المتكلم وما تقتضيه من تغيير في التركيب؛ حيثُ يُقدِّم ما حقُّه التأخير أو العكس، وذلك تبعا للمعاني النفسية التي تطرأ على حاله. وتبعا للسياق العام. واعتمَد أيضا على فكرة وضع الخاص موضع العام لتأويل بعض التراكيب التي اختلفت فيها الرُّتبة عن الأصل.

الكلمات المفتاحية: العطف ، النسق، الحذف ، الرتبة ، التناسب.

Ibn Jinni's Opinion on Syndetic Coordination in terms of Theorizing and Interpretation

Abdul Rahman Rabie Sayed

The Department of Arabic Grammar, Morphology and Prosody

Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, Cairo , Egypt.

Email: Aborabea085@gmail.com

Abstract

The present study is concerned with Ibn Jinni's opinion on syndetic coordination from two perspectives: theorizing, and grammatical interpretation. The study adopts a descriptive approach. It examines deletion in the syndetic coordination according to Ibn Jinni in terms of theorizing and grammatical interpretation; it also deals with the ranking in the syndetic coordination in terms of theorizing and grammatical interpretation and its effect on anastrophe; it studies Ibn Jinni's position on the coordination with a pronoun in the nominative case without emphasis and on the coordination with a pronoun in the genitive case without repeating the modifier. All these topics are approached from two perspectives: theorizing and interpretation. Among the most important conclusions arrived at by the study is that Ibn Jinni manages to employ grammatical interpretation to reconcile between linguistic structures and the rule in the chapter of syndetic coordination; this is achieved through approaching the rule so as to fit the linguistic structures that seem to be irregular or deviant or through interpreting structures in a way that enable them to conform to the rule. Ibn Jinni makes use of a number of ideas and rules to explain deletion in the chapter of

coordination; he uses the idea of expansion of linguistic usage with the deletion of conjunctive particles; he uses also the idea of substitution to explain the deletion of the coordinated element that comes after the conjunctive particle; the justification of deletion is the existence of an evidence referring to the deleted element. Sometimes, Ibn Jinni's interpretation is based on investigating the circumstances of the speaker and the resulted change of structure as shown in anastrophe; this occurs depending on the psychological meanings taking place and the general context. In addition, he employs the idea of putting the specific in place of the general to explain some structures where the rank and the origin are different.

Keywords: coordination , syndetic, deletion , rank , proportionality.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلامُ على أشرف المرسلين، وبعدُ فإنَّ النحاةَ أعملوا عقولهم لاستنباط قواعد اللغة من نصوص القرآن والشعر وكلام العرب. وقاموا بالقياس على تلك القواعد وطردِها على سائر تراكيب اللغة، « وعرف النحو والنحاةُ ظاهرةَ التأويل بعد أن استنبطوا القاعدة من الكلام العربي، واستقرَّت لهم القاعدة، واختلف منهجُهم في التقعيد، فوُجِدتْ نصوصٌ داخلةٌ تحت مِظلَّة القاعدة، وأُخرى خرجتْ عنها، فعمِدوا إلى الخارجةِ وتأوَّلُوها»[١].

فالتأويل كما ذكر **د/ محمد عيد:**« وُجِد في النحو نتيجةَ نظرٍ عقليٍّ عميقٍ، كانت له أسبابُه غيرُ المباشرةِ من تأثير الباحثين في النحو بطريقة البحث في العلوم التي صاحبَتْه وعاصرَتْه، وبخاصَّة علم التفسير، أما أسبابُه المُباشرةُ حقًّا فهي الأصولُ النحوية الأخرى، حيثُ اعتصر النحاةُ النصوصَ اللغوية اعتصارًا لتتوافقَ مع تلك الأُصولِ»[٢].

ويأتي هذا البحثُ لبيان وشائج الاتصال بين التقعيد والتأويل في **باب عطف النسق** بالتحديد، واختياري لباب عطف النسق لأنه من الأبواب النحوية التي شاع فيها التأويل النحوي لِما جاء مُخالفا في ظاهره للقواعد والأقيسة النحوية، ولكثرة الأمثلة والشواهد عليه في تحليلات ابن جني.

---

[١] محمد رفعت حمدان سطوحي، آليات التأويل النحوي عند ابن جني، ص ٥٥٦

[٢] محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ١٦٢

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لمعرفة أثر ظاهرة التأويل النحوي عند ابن جني في باب العطف في ردِّ ما شردَ من التراكيب اللغوية المُخالفة إلى أصولِها المتواترة.

أهداف الدراسة:

أسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) تحديد مفهوم التأويل النحوي لدى المحدثين وإسقاط هذا المفهوم على تأويلات ابن جني في باب العطف.

٢) توضيح أنواع التأويل النحوي ووسائله في باب العطف عند ابن جني.

٣) بيان طريقة ابن جني في الربط بين القاعدة والنص المُخالف من خلال التأويل.

٤) الإلمام بتأويلات ابن جني في باب العطف خاصَّة.

<u>الدراسات السابقة</u>

- **آليات التأويل النحوي عند ابن جني، د/ محمد رفعت حمدان سطُوحي، مجلة كلية دار العلوم– الفيوم، مقالة ١٠، مجلد ٢١، عدد ٢١، شتاء وربيع ٢٠٠٩م.** وقد أسهم في بيان وسائل التأويل عند ابن جني بشكل عام، **وهي أشبه بكونها فلسفة للتأويل النحوي،** لبيان العلاقة بين النصّ وما تأوَّل عنه، ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

١) قانون الثُّنائية، ويقصِد به أن يتم التأويل بناءً على التداخُل بين أمورٍ ليس بينها تداخُل في الأصل، مثل: الإعراب والبناء، والإفراد والجمع، والصرف وعدمه، والتنكير والتعريف...إلخ.

٢) قانون الاستثناءات الاحتمالية، ومعناه أن يضع ابنُ جني استثناءات مُحتلمة للقواعد الكلية التي يضعها، كأنْ يكون هناك توجيهاتٌ مُتعددة وتقديرات بالحذف لاحتمال أن تردَ استعمالاتٌ غير شائعة.

٣) قانون التشبيه، ومعناه أن يؤول ابنُ جني التركيب المُخالف بحمله على تراكيب أُخرى مُستعملة وسائغة.

وغير ذلك من القوانين التي تحكُم عملية التأويل عند ابن جني، وقد أوصلَها إلى سبعة قوانين أساسية، وأضاف إليها قوانين أُخرى فرعية.

- **التأويل النحوي عند ابن جني في الفسر، د/ عبد الغني شوقي موسى الأدبعي، ود/ سعيد بن محمد بن علي آل موسى، مجلة لسانُنا، المجلد ٩، العدد٢، ٢٠١٩.**

وهو يتحدَّث عن وسائل التأويل النحوي في الفسر خاصَّةً، وركَّز خلال بحثه على وسائل أربعة للتأويل عند ابن جني في شرحه الكبير على ديوان المتنبي، وهي: الحذف والزيادة والتضمين والحمل على المعنى. ويُقتصر البحثُ على ما في الفسر من وسائل للتأويل النحوي.

دراسات تناولت عطف النسق:

- التوابع بين القاعدة والحكمة، د/ محمود عبد السلام شرف الدين، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م. وهي دراسة للتوابع عامَّةً، يتحدَّث فيها عن كل بابٍ منها على حِدة، وقد قصد

من ورائه بيان وجه الحكمة(العلة) في التقعيد ووجوه المعنى في التركيب. وقد قسَّمها إلى خمسة مباحث، وجعل المبحث الخامس للحديث عن عطف النسق، وهو أشبه بدراسة وصفية لما ذكره النحاةُ في باب عطف النسق.

- أساليب العطف في القرآن الكريم، د/ مصطفى حميده، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م. وهو بحثٌ في أسلوب العطف بنوعيه: النسق والبيان في القرآن الكريم، وهو يهدُف إلى تبيُّن الخصائص الأسلوبية لتراكيب العطف في القرآن الكريم، وتفهُّم أوجُه الإعجاز البياني في تلك التراكيب، وذلك من خلال وصف أساليب العطف في القرآن، بطريق إحصائها ودراستها من حيثُ السياق والنمط. وقد قسَّمَ الدراسة إلى بابين: الأول في عطف النسق والثاني في عطف البيان، وقسَّمَ الباب الأول إلى عشرة فُصول على حروف العطف العشرة؛ حيثُ جعل لكلِّ حرفٍ فصلا مُستقلا.

- حروف العطف في القرآن الكريم، أ. خالد عبد الفتاح زيدان، ، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م. وهي دراسة في بيان الوظيفة الإعرابية والدلالية لحروف العطف في القرآن الكريم.

- عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول دراسة وتحليل، د/نجاة عبد المولى أمين، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا– الأزهر الشريف، الجزء الرابع، العدد السابع عشر، للعام ١٤٣٤هـ،

٢٠١٣م. وهي دراسة توضح من خلال التنظير والتحليل بعض الجوانب المقبولة والمرفوضة(أو المكروهة) في باب عطف النسق.

ولم أجد دراسة تحدثت عن التأويل النحوي في باب العطف تحديدا، ومُعظم الدراسات التي تناولت التأويل النحوي تُركز على وسائل التأويل النحوي في كتابٍ تُراثي أو عند عالم قديم، أو الاكتفاء بالحديث عن مُصطلح التأويل النحوي ووسائله، بينما تفتقر المكتبة العربية ومكتبة النحو خاصَّة إلى من يُفرد مؤلفات للحديث عن التأويل النحوي في الأبواب النحوية، مثل باب القسم أو الشرط أو الاستفهام أو التوابعإلى آخر تلك الأساليب التي يشيعُ فيها التأويل، ومثل هذه الدراسات ستأتي بنتائج جديدة يُمكن من خلالها تحديد أبعاد التأويل ووسائله في كلِّ بابٍ من أبواب النحو على حِدة.

وقد اخترتُ ابنَ جني مجالا للبحث لعدة أسباب، من أهمها:

١) مكانة ابن جني العلمية ودقته في التحليل النحوي وقدرته على تأويل التراكيب. وبراعته في تحليل النصوص، وكثرة كُتبه التنظيرية والتطبيقية. مما ساعد على وفرة المادة العلمية. «ومَن يُطالِع مؤلفات ابنِ جني ويقفُ مع النصّ المُتأوَّل بُرهةً يجدُ أنَّ هذا العالِم قد وظَّف كلَّ قوانين العقل في إرجاع النصِّ إلى الدائرة اللغوية»[١].

٢) شخصية ابن جني العلمية واضحةٌ في كتبه، فهو ليس مُجردَ ناقل لما كتبه السابقون، ولكنه أضاف العديد من الأفكار والعناوين إلى

[١] محمد رفعت حمدان سطوحي، ص ٥٥٧

مباحث اللغة، وتعمَّقَ في دراسة كثيرٍ من ظواهرها، وله قدرة قوية على الترجيح بين الآراء واختيار ما يُناسب فكره ومذهبه.

٣) سعة اطلاع ابن جني على نصوص اللغة ومعرفته للغريب والشاذ في الاستعمال وقدرته على التقريب بين التقعيد وما يتفرّع عنه من مسائل وضوابط من جهة، وبين الاستعمالات الشاذة أو المخالفة لِما استقرَّ عليه نظرُ اللغويين من جهة أخرى.

٤) عدم إقدام الباحثين على دراسة التأويل النحوي عند ابن جني بشكل عام كما فعل بعضهم مع الفراء وابن قتيبة والرازي. أما الدراستان اللتان تناولتا التأويل النحوي عند ابن جني فإنَّ إحداهما تختصُّ بكتاب الفسر، والأُخرى تختص ببيان آليات التأويل النحوي عند ابن جني بشكل عام.

٥) أمَّا هذه الدراسة فإنها تُسلِّطُ الضوء على التأويل النحوي في باب عطف النسق خاصَّةً. ويُعدُّ العطف بالحرف جانبا مُهمًّا من جوانب دراسة التركيب العربيّ؛ لأنَّ حُسْن الربط بين المعاني بالأدوات أساسٌ مُهمٌّ من أُسسِ إحكام النظم[١].

وقد اعتمدتُ بشكل أساسي على أربعة كتب لابن جني، وهي: الخصائص، واللُّمع، والتنبيه، والمحتسَب، فالخصائص واللُّمع يُمثلان الجانب النظري، والتنبيه والمحتسب يُمثلان الجانب التطبيقي.

[١] مصطفى حميده، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣

خطة البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة ثم ثبتٍ بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة فقد عرَّفتُ فيها فكرة البحث وأهميته والأهداف المرجوَّة منه، ورصدتُ أهم الدراسات السابقة التي تتعلَّق بالتأويل النحوي من جهة، أو بعطف النسق من جهة أخرى. وأوضحتُ كذلك أسباب اختياري لهذا الموضوع.

وفي التمهيد رصدتُ تعريفات المحدثين للتأويل النحوي في مُحاولةٍ لضبط مفهوم المُصطلح، ثم أتبعت ذلك ببيان أهمية التأويل وأنواعه ووسائله.

أما المبحث الأول فقد تحدثتُ فيه عن الحذف في أسلوب العطف، وجاء المبحث الثاني بعنوان: الرُّتبة في أسلوب العطف. ثم جاء الحديث في المبحث الثالث عن فكرة التناسُب بين المتعاطفين في الشكل وفي المعنى، وجاء المبحث الرابع لبيان موقف ابن جني من العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد، وللعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ، وكيف تأوَّل الاستعمالات المُخالفة في كلِّ مبحث. هذا وقد ختمتُ بحثي بالنتائج التي وقفت عليها أثناء البحث، ثم أتبعتُ ذلك بثبت للمصادر والمراجع.

التمهيد

التأويل النحوي في دراسات المحدثين

- **ضبط المفهوم:**

يتضح من تعريفات المحدثين أن التأويل النحوي يُمكن أن يُنظر إليه من جهات ثلاث، ليس بينها تعارُض ولا خلاف، إنما هي مُتداخلة:

أولا. التأويل: ردُّ الفروع إلى أصولِها:

يرى د/ تمام حسَّان أنَّ التأويل عبارة عن إجراء يتم بين أصل وفرعٍ كلاهما صحيح في الاستعمال، بيدَ أنَّ الأصل أصحُّ وأشهر في الاستعمال، ولكنَّ التأويل يعمل على ردِّ الفرع إلى أصلِه. وقد تناوَل ذلك في كتابه الأصول تحت مسمَّى(الردُّ إلى الأصل)، وقال في بيانه:« التأويلُ ردُّ الظواهر اللغوية التي عدَلت عن أصلها إلى أُصُولِها»[١].

وهو يعتمِد في تعريفِه هذا على المعنى اللغوي- كما ورد عند الأزهري(**٣٧٠هـ**)- **وقد ذهب إلى أنَّ التأويل هو** الرجوع إلى الشيءِ، من: آل يؤول أوْلا[٢]

ويرى **د/ عبد الله محمد زين** أنَّ التأويلَ النحويَّ مظهرٌ من مظاهر التحويل في الجملة النحوية، يقوم على مُعالجةٍ تركيبيةٍ نحوية للسياق التركيبي المُستخدَم، تستندُ هذه المُعالجةُ **لمبدأ الأصالة والفرعية في النحو العربي**

---

[١] تمام حسان، الأصول، ص ١٤٨- ١٦١

[٢] الأزهري، تهذيب اللغة، (١٥/ ٣١٤)

مُراعاةً لهذا الأصل وحفاظًا عليه وإظهارًا للمعاني الدلالية المُتاحة في هذا السياق[١].

وهو بهذا لا يبتعد كثيرا عن فكرة الأصل والفرع، والتي يُمكن للتأويل أن يكون إجراءً مُناسبًا للوصول بالفروع إلى أصولها.

وقدَّم د/ صالح إبراهيم تعريفا مُشابِها ينص على أنَّ التأويل النحوي: «ردُّ البنية التركيبية إلى ما يُماثلها من كلام العرب حتى يتضح مسوغُ التركيب ويتبين مدلولُه»[٢].

ثانيا. التأويل: التوفيق بين القواعد والنصوص المخالفة لها:

إنّ أصحاب هذا الاتجاه يفترضون أنَّ هناك استعمالاتٍ مُخالفةً لأقيسة العرب وقواعدهم؛ ومن ثم يأتي التأويل باعتباره إجراءً مُناسبًا للتوفيق بين هذه الاستعمالات المُخالفة والقواعد المقرَّرة.

ومن أصحاب هذا الاتجاه **د/ علي أبو المكارم**، حيثُ يقول في بيان معنى التأويل: «أصبح التأويل يُطلق على الأساليب المختلفة التي تهدُف إلى صفة **الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد**»[٣].

وتابَعه في هذا المعنى **د/ غازي مختار طُليمات** بقوله: « التأويل النحوي يعني النظر فيما نُقل من فصيح الكلام مُخالفًا للأقيسة والقواعد المُستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على **تخريجها وتوجيهها لتُوافقَ بالملاطفة**

---

[١] عبد الله محمد زين، التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم، ص ٢٥٤

[٢] صالح إبراهيم عبد السلام، التأويل الدلالي في كتب معاني القرآن، ص ٢٨

[٣] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٦٢

والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطِّرادِها»[١]

وكذلك د/ محمد راضي، حيث يقول:« التأويل إجراء توجيهي مُنضبط للنصوص المخالفةِ للقواعد والأقيسةِ بأساليبَ مُختلفةٍ **تجعلُها داخلةً في إطار هذه القواعد والأقيسةِ**»[٢].

فالهدف من التأويل عند أصحاب هذا الاتجاه إدخالُ النصوص المُستعملة التي تبدو مُخالفةً لأقيسة النحويين في إطار القواعد والأقيسة، وهذا بجميل الصَّنعةِ وقوة الحبك لا بالتعسُّف والاحتيال.

ثالثا. التأويل: تفسير الكلام بصرفه عن ظاهره إلى وجوه خفية:

أمَّا أصحابُ هذا الاتجاه فهم ينظرون إلى التأويل بمعناه الاصطلاحي عند الأصوليين والمفسرين، **حيثُ ذكر الجرجاني**(٨١٦هـ) في تعريفاته أنّ: «التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع **صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله** إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى:{يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ}**الروم: ١٩**. إنْ أراد به إخراجَ الطيرِ من البيضة كان تفسيرًا، وإنْ أراد به إخراجَ المؤمنِ من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلا»[٣].

---

[١] غازي مختار طليمات،أثر التأويل النحوي في فهم النص، ص٢٤٩

[٢] محمد راضي، التأويل والتوجيه في ضوء تعارُض الأدلة النحوية، ص ٣٨

[٣] الجرجاني، التعريفات، ص ٧٢

ولذلك يرى **د/ محمد عيد** أنَّ« التأويل عند النحاة صرفُ الكلام عن ظاهره إلى وُجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبُّرٍ»[١].

وهو بذلك يربط بين التأويل بمعناه النحوي والتأويل بمعناه الدلالي؛ حيثُ يهتم في المقام الأول بتفسير النصوص اللغوية والتراكيب النحوية، ولكنه ليس تفسيرًا ظاهرًا بسيطًا، بل هو تفسير دقيق يحتاج إلى تدبُّر وتقدير، ويجنح عن المعنى الظاهر إلى وجوه خفية مُحتملة.

والتأويل بهذا المعنى يُوضِّح أنّ النحاةَ ما كانوا يقفون عند ظاهر التراكيب فحسب، بل كانوا يغوصون في أعماقها وصولا إلى شيء من حِكَمها وأسرارِها[٢].

ومن أصحاب هذا الاتجاه أيضا د/ محمود حسن الجاسم، ويُوضِّح فكرة التأويل النحوي بمزيد بيان فيقول:« ومن ثمَّ نلحظ أنَّ المفهوم النحوي **للتأويل يشترك مع المفهوم الدلالي،** فهو صرفٌ للفظ عن ظاهره إلى غير الظاهر، كأن يُقدَّرَ محذوفٌ أو يُحمل لفظٌ على لفظٍ آخر، مثل حمل تركيب على آخر أو لفظ على لفظٍ بالتضمين ونحوه أو يؤول كلام بمفرد، أو يُحكم على لفظ بالزيادة...إلخ»[٣].

وليس بين الاتجاهات الثلاثة تعارُض ولكنْ ينبغي أن يكون بينها تكامُل، حيثُ ينظُر كلُّ اتجاه إلى التأويل من زاوية مُختلفة، ومن ثمَّ يُمكن الجمع بين هذه الاتجاهات الثلاثة من خلال العناصر التالية:

---

[١] محمد عيد، ص١٥٧

[٢] محمود شرف الدين، التوابع بين القاعدة والحكمة، ص ٢٢٢

[٣] محمود حسن الجاسم، التأويل في العربية بين القديم والحديث، ص ١٤

- التأويل النحوي هو إجراء يهدُف إلى التوفيق بين تراكيب اللغة المُستعملة والقاعدة النحوية المنصوص عليها.
- قد يكون هذا التوفيق عن طريق تفسير التركيب بما يُوافق القاعدة، أو توجيه القاعدة بما يُوافق التركيب.
- ويُستخدم التأويل النحوي كذلك لردِّ الفرع المُستعمل إلى أصله.

- **متى يلجأ النحوي إلى التأويل؟**

يقول أبو حيان: « إن التأويل إنما يسوغُ إذا كانت الجادَّةُ على شيءٍ، ثم جاء شيءٌ يُخالف الجادَّة فيُتأَوَّل، أمَّا إذا كانت لغةَ طائفة من العرب لم تتكلَّم إلا بها فلا تأويل»[١].

وقد أشار د/ تمام حسان إلى أنَّ التأويل إنما يُلجأ إليه لأمرين:

الأول: عدم صدق القاعدة على بعضِ ما سُمع

الثاني: حرص النحاة على تفسير كلِّ ما سُمِع في ضوء الأصول والقواعد إلا ما ندر أو شذَّ[٢].

ويرى **د/ عبد الله محمد زين** أنَّ النحاة يلجئون إلى التأويل عند العُدُول عن الأصل النحوي[٣].

ويتضح من ذلك أنَّ النحاة استعملوا التأويل من أجل:

---

[١] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، (٤/ ٣٠٠) ، ونقله عنه السيوطي في الاقتراح ص ١٣١

[٢] تمام حسان ص ١٤٨

[٣] عبد الله محمد زين ص ٢٣١

١) تأويل النصوص المخالفة لأقيسة العرب.

٢) حرص النحاة على تفسير المسموع من كلام العرب.

٣) ردَّ ما تفرَّع من الاستعمالات اللغوية المسموعة إلى أصولها.

المبحث الأول

الحذف في أسلوب العطف بين التقعيد والتأويل

رصدَ ابنُ جني أشكالا عديدة للحذف في أسلوب العطف من أهمها:

أولا. حذف حرف العطف:

التقعيد: (حذف حرف العطف إجحافٌ)

يُشيرُ ابنُ جني إلى أنَّ هناك حُروفًا تنزَّلُ معَ ما بعدها منزلةَ الجزءِ منه، وهي: فاء العطف وواوه ولام الابتداء وهمزة الاستفهام(١).

وينقل عن أبي بكر بن السراج أنَّ « حذف الحرف (عمومًا) ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد. فقد نابت (ما) عن: أَنفي. كما نابت (إلا) عن "أَستثني. وكما نابت الهمزة وهل عن أَستفهم، وكما نابت حروف العطف عن أَعطف، ونحو ذلك. فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، **واختصار المختصر إجحاف به،** إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه»(٢).

ممَّا سبق يتضح أنَّ ابن جني يذهب إلى أنَّ حذف حرف العطف إجحافٌ به، ومن ثمَّ لا يصحُّ حذفُه إلا إذا قويت الدلالة عليه.

---

(١) ابن جني، الخصائص (٢/ ٣٢٩)

(٢) ابن جني، المحتسب (١/ ٥١)

ثم ينتقل ابنُ جني إلى استعمالات العرب وما فيها من حذف لحرف العطف، ومن ثم يلجأ إلى التأويل النحوي المناسب لذلك؛ حيثُ يرى أنَّ حذف حرف العطف مع قوة الدلالة عليه ضربٌ من الاتساع.

التأويل: (ضرب من الاتساع)

يسرد ابنُ جني بعض الشواهد على حذف حرف العطف ومنها قولهم: أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا.

وأنشد أبو الحسن:

كيفَ أصبحتَ كيف أمسيتَ يزرع الودَّ في فؤاد الكريم[١]

يريد : كيف أصبحتَ؟ وكيف أمسيتَ؟ وأنشد ابنُ الأعرابيّ:

وكيف لا أبكي على عَلَّاتي صبائحي غبائقى قَيْلاتِى[٢]

---

[١] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في ابن عبد ربه، العقد الفريد (٢/ ٢٢٩)، وأورد ابنُ جني في الخصائص (١/ ٢٩١) شاهدًا على حذف حرف العطف في السَّعة لوجود ما يدلُّ عليه، وعند أبي هلال العسكري في ديوان المعاني (٢/ ٢٢٥)، وعند المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٩٨١، وفي السهيلي، نتائج الفكر ، ص ٢٠٧.

[٢] من الرجز، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص(١/ ٢٩١)، والعلات جمع علة وكأنه يريد هنا ما يتعلل به، وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات. يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة. فالصبائح جمع صبوح، والغبائق جمع غبوق، والقيلات جمع قيلة. ورواه المرزوقي في الأزمنة والأمكنة ص ٣٠٦ مع اختلافات يسيرة في الشطر الأول:

مـــا لـــي لا أســـقى علـــى علّاتـــي .....

==

أي: صبائحي وغبائقي وقيلاتي. ويرى أنَّ الحذف في مثل هذا ضربٌ من الاتساع(١).

ويُعلِّق ابنُ جني على قول الشاعر:

لـو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كُنتَ أكرمَهم ميْتًـا، وأبعـدَهم مـن منـزلِ الـذَّامِ[٢]

بقوله:« إنما أراد: لو عُدَّت القبور قبرًا قبرًا. وهذا من مواضع العطف، **فحذف حرف العطف لضرب من الاتساع،** وهذا الاتساع إنما جاء خاصَّةً في الحال، نحو: فصَّلتُ له حسابَه بابا بابا، وادخلوا رجلا رجلا. أي: مُبيَّنًا ومُتتابِعِين»(٣).

ولذلك يُمكن القول إن القاعدة العامة عند ابن جني تمنع حذف حرف العطف؛ لأنه اختصار، وحذفُه إجحافٌ به، ولكنه يسمح إذا دلَّ عليه دليلٌ، ويكون الحذف ضربًا من الاتساع في الاستعمال اللغوي، وجوَّز هذا التسمُّح مع الواو وحدَها أنَّ العطف بها كثير في كلامِ العرب. «والشيء إذا كثُر في

==

وأورده ابنُ عُصفور في الضرائر برواية المرزوقي ص ١٦١.

(١) ابن جني، الخصائص (٢/ ٢٨٠)

(٢) البيت من البسيط، والبيت ضِمن أربعة أبيات نسبها الجاحظ لهمَّأم الرقاشي في البيان والتبين(٣/ ٣٠١). ونسبه أبو تمام لعصام بن عبيد الزماني، يُنظر: ابن جني، التنبيه، ص ٣٧٤، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٧٨٨.

(٣) ابن جني، التنبيه ص ٣٧٤

كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه...فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[١].

وقد تعقَّبَ السُّهيلي ابنَ جني وشيخَه أبا عليٍّ في هذا القول وذهب إلى عدم رجاحة القول بحذف حرف العطف، وأنَّ هذه الأمثلة المذكورة عن العرب ليست من باب العطف. وإذا عُدَّتْ من باب العطف فإنها تُعطي معنًى آخر غيرَ الذي أرادَه المتكلم، يقول السُّهيلي: «لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافًا للفارسي ومن قال بقوله، لأن الحروفَ أدلةٌ على معانٍ في نفسِ المتكلم، فلو أضمرتَ لاحتاج المخاطَبُ إلى وحي يُسفِر به عمَّا في نفس مُكلِّمه. وحُكم حروف العطفِ في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك»[٢].

ثم إنَّه أوردَ الشواهد التي احتجُّوا بها على مذهبهم وأوَّلها وحملها على غير العطف، ومنها قول الشاعر: كيف أصبحت كيف أمسيت ... مما يثبت الود في فُؤاد الكريم

يقول السهيلي: «هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما. ولم يرد الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أولَ الكلامِ ترجمةً على سائره.

يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما تقول: قرأت ألفًا باءً. جعلتُ ذكر هذين الحرفين ترجمةً لسائر الباب وعُنوانًا للغرض المقصود.

---

[١] سيبويه (١٩٦/٢)

[٢] السهيلي ص ٢٠٧

ولو قلت: قرأت ألفًا وباء، لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف دونما بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين»[1].

والناظرُ في كلام السُّهيلي قد يبدو له أنَّه يرفض إضمار حرف العطف في هذه الشواهد لسببين:

الأول: العطف يقتضي انحصار المعنى المُراد في المتعاطفين.

الثاني: العطف لا يقتضي الاستمرارية والمواظبة في فعل المتعاطفين.

وما قالَهُ السُّهيليُّ ليس بحجَّةٍ وذلك لسببين:

الأول: العطف لا يقتضي انحصار المعنى في المتعاطفين، ولو كان كذلك لَما قال الشاعر بعدها: مِما؛ لأنه أراد أنَّ هذا مما يزرع الودّ في فؤاد الكريم؛ أي: من بعض ما يُثبتُ الوُدَّ، فلو أُضمر حرف العطف فلن يؤثر على المعنى في شيء، ولن يكونَ يقتضي ذلك انحصار زراعة الود في قولنا: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟

وتأمَّل قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا**﴾ آل عمران: ٦٧فهل هذا يقتضي مثلا نفي هاتين الديانتين فقط عنه؟! فسيِّدُنا إبراهيمُ –عليه السلامُ– لم يكن مجوسيًّا كذلك، ولكنَّ السياق يقتضي نفي هاتين الديانتين عنه بالأخصِّ لأنَّ النصارى حاولوا إلصاق إبراهيم بالنصرانية وكذلك حاول اليهود إلصاقه بديانتهم، فاقتضى السياق نفي هاتين الديانتين عنه عليه

[1] السهيلي ص ٢٠٨

السلام. وليس المراد نفيهما دون غيرهما. كما زعم السهيلي أنَّ حرف العطف يُفيد حصر المعنى على المتعاطفين.

الثاني: أن معنى الاستمرارية يُستمَدُّ من لفظ الفعل وليس من العطف، ولذلك لا يُمكن القولُ أنَّ قوله تعالى يُخاطب السيدة مريم عليها السلام: ﴿**فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا**﴾ **مريم: ٢٦** أنه لا يدلُّ على الاستمرارية لاستخدامِ حرف العطف، فهذا مُحال، ولكنَّه يدلُّ على الاستمراية، وهي مُستفادة من لفظ الفعل، وليس لحرف العطف علاقة بذلك.

ثانيا. حذف حرف العطف مع المعطوف عليه:

التقعيد:

تعرَّض ابن جني لمسألة حذف حرف العطف مع المعطوف عليه أثناء تحليل قول العرب: راكب الناقة طَلِيحان. فإنه أثبتَ بالتحليل أنَّه على حذف حرف العطف والمعطوف، والتقدير: راكبُ الناقة والناقةُ طلِيحان.

ثم أشار إلى إمكانية أن يكونَ التقدير على حذف المعطوف عليه، أي: الناقةُ وراكبُ الناقة طليحان. ولكنَّه استبعدَ ذلك من طريقين:

أحدهما: أن الحذف اتّساعٌ، والاتّساع بابُه آخِرُ الكلام وأوسطُه لا صدرُه وأوّلُه؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشْوًا أو آخِرًا لا يُجيز زيادتَها أولا، وأنَّ مَن اتّسعَ بزيادة (ما) حشوًا لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذّ من القول.

والآخَر: أنه لو كان تقديره: الناقةُ وراكبُ الناقة طليحانِ. لكان قد حذَف حرف العطف وبقيَ المعطوفُ به وهذا شاذّ[1].

ويُفهم من ذلك أنَّ الكلام إذا كان مُحتمِلًا أمرين: أحدُهما: حذف المعطوف، والآخر: حذف المعطوف عليه، فأنْ يُحمل على حذف المعطوف أولى وأصحُّ من حمله على حذف المعطوف عليه، لأن الأكثر والأشيع في كلامهم إذا أرادوا الحذف أن يحذفوا المعطوف.

---

[1] ابن جني، الخصائص (١/ ٢٩٠)

ويُفهم من كلامِه كذلك أنَّ حذف المعطوف عليه مع حرف العطف أشدُّ قُبحًا من حذف المعطوف عليه وحدَه، ولا يُصار إليه إلا على وجه من الشذوذ بعيد.

ولا يمنع هذا أن يُجوِّز ابنُ جني حذفَ المعطوف عليه إذا دلَّ عليه دليلٌ، يقول ابنُ جني:«وتقول: الذي ضربت وزيدا جعفرٌ. تريد: الذي ضربتُه وزيدًا. فتحذف المفعول من الصلة.

وقد أوردَ سيبويه مثالا على جواز حذف المعطوف عليه إذا دلَّ عليه دليل، وذلك أن تقول: وبك أهلا وسهلا. لمن قال لك: مرحبًا. وتقدير الكلام: ومرحبًا بك وأهلا وسهلا(١). فحُذِف المعطوف عليه كما ترى لدلالة الكلام السابق عليه.

وفي جواز حذف المتبوع يقول ابنُ مالك:«وقد يحذف المتبوع في هذا الباب، ويترك التابع دليلا عليه، كقولك لمن قال: أضربت زيدا؟ فتقول: نعم، وعمرًا.تريد: ضربت زيدًا وعمرًا.

وكقول بعض العرب: وبك وأهلًا وسهلًا. لمن قال: مرحبًا وأهلًا بكَ.والتقدير: وبك مرحبًا وأهلًا، فحذف (مرحبا)، وعطف عليه (أهلا وسهلا)(٢).

---

(١) سيبويه (١/ ٢٩٥)

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٦٦، ١٢٦٧)

التأويل:

يقول الشاعر:

زمـــانَ عَلَـــيَّ غُـــرابٌ غُـــدَافٌ فَطَيَّـــرَهُ الشـــيبُ عنِّـــى فطـــارا[1]

وعلَّق ابنُ جني على هذا الشاهد بقوله: «فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من الفعل ويمكن أيضًا أن يستدلّ به على ثباته وبقاء حكمه، وذلك أنَّ الظرفَ الذي هو عليّ متعلقٌ بمحذوف وتقديره: غداةَ ثبتَ عليّ أو استقرَّ عليّ غرابٌ. ثم حُذِفَ الفعل وَأُقيمَ الظرفُ مقامَهُ. وقوله: فطيّره كما ترى معطوفٌ فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول إن طيّره معطوف على ثبت أو استقرّ»[2].

وابنُ جني هنا يذهب إلى القول بحذف المعطوف عليه ونيابة الظرف عنه. والذي جوَّز ذلك أنَّ الظرف يُشبه الفعل في كثير من الأمور، يقول ابن جني: «ومن غريب شبه الظرف بالفعل أنهم لم يجيزوا في قولهم: فيك يَرغَبُ- أن يكون (فيك) مرفوعًا بالابتداء، وفي (يرغب) ضميرُه، كقولك: زيدٌ يَضْرِبُ. من موضعين: أحدُهما أنَّ الفعلَ لا يرتفع بالابتداء، فكذلك الظرفُ. والآخرَ أنَّ الظرفَ لا ضميرَ له، كما أنَّ الفعلَ لا ضميرَ له»[3].

---

[1] البيت من المتقارب، لأبي حيَّة في الحيوان للجاحظ (٣/ ٤٢٩)، وهو من شواهد النحويين على جواز عطف الفعل على الظرف، يُنظر: ابن جني، الخصائص (١/ ١٠٧)، وابن جني، المحتسب (٢/ ٩٠)، والقيسي (٧٧/١)

[2] ابن جني، الخصائص (١/ ١٠٧)

[3] ابن جني، المحتسب (٢/ ٢٤٤)

والتوفيق بين القاعدة والاستعمال هنا اعتمد على فكرة النيابة، أي نيابة الظرف عن المعطوف عليه، الذي يرى ابن جني كراهة حذفِه، فنيابةُ الظرف عن الفعل المحذوف سهَّلتْ حذفَه.

رابعا. حذف حرف العطف مع المعطوف:

التقعيد:

على عكس ما سبق يرى ابنُ جني أنَّه لا بأس من حذف المعطوف مع حرف العطف، وقد وردَ ذلك عنهم كثيرا في الكلام، وذلك قولهم فيما رُوِّيناه عن أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ. أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَلِيحَانِ، فحذف الناقة وحرف العطف معهما(١).

ويرى ابنُ جنِّي أنَّ الذي جوَّز حذف المعطوف هنا تقدُّم ذكرِ الناقةِ. والشيءُ إذا تقدّم ذكرُه دلّ على ما هو مثله.

ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل:**{فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}البقرة: ٦٠**أي: فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله: فقلنا. وكذلك قول **التغلبيّ:**

مشعشعةٌ كأنَّ الحصَّ فيها إذا ما الماء خالطها سخِينا(٢)

---

(١) السابق (٢/ ٢٢٧)

(٢) من معلقة عمرو بن كلثوم، على الوافر، يُنظر: ديوانه ص ٦٤، ويُنظر: أبو زيد القُرشي، ص ٢٧٣، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص ١٣٩

أي: فشِربنا فسخِينا. فكذلك قوله راكب الناقة طَلِيحَانِ. أي: راكب الناقة والناقةُ طَلِيحَانِ(١).

ومما سبق يتضح أنَّ ابنَ جني يذهب إلى القول بجواز حذف المعطوف مع حرف العطف لشدَّة اتصالِهما وتلازُمِهما. وهذا أسهل في الكلام وأوسع من حذف المعطوف عليه، سواءٌ حُذف وحدَه أم مع حرف العطف.

والتوفيق بين القاعدة والاستعمال هنا يقوم على وجود ما يدلُّ على المحذوف من دليل لفظي سابق، وهذا يدخُل أيضا في دائرة التوسُّع في الاستعمال بحذف المعطوف لوجود ما يدلُّ عليه.

خامسًا. حذف رُكنٍ من أركان الجُملة المعطوفة:

ويتحقَّق هذا إذا ما كان المعطوفُ جملةً اسميةً أو فعليةً، فيُحذف رُكنٌ من رُكنَيها لوجود ما يدلُّ عليه، وقد تأوَّلَ ابنُ جني قولَه تعالى:**{أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}البقرة:** ١٦١ في قراءة من قرأ برفع(الملائكة والناس)[٢] على أنه من باب عطف الجُمل، وقدَّر من لفظ(لعنة) فعلا رافعًا لـ(الملائكة)، وكأن تقدير الكلام: عليهم لعنةُ الله وتلعنُهم الملائكةُ والناسُ أجمعون[٣].

وقام التأويل هنا على التقدير للمحذوف وردِّ التركيب المُستعمَل إلى أصله. وليت ابن جني جعل التأويل: والملائكةُ تلعنهم والناسُ يلعنونهم. حتى يستقيم أمر الجملة المعطوفة، فلا تحتاجَ إلى تأويل آخر يُخرجها من الفعلية إلى الاسمية.

---

(١) ابن جني، الخصائص (١/ ٢٨٩-٢٩٢). يقال: ناقة طَلِيحُ أَسفار إذا جَهَدَها السيرُ وهَزَلها. يُنظر: ابن منظور لسان العرب (٢/ ٥٣٠)، مادة: طلح

(٢) يُنظر في تخريج القراءة: الطبري (٣/٣٦٣) وابن جني، المحتسب (١/١١٦)

(٣) ابن جني، المحتسب (١/ ١١٦)

المبحث الثاني

الرُّتبة في أسلوب العطف بين التقعيد والتأويل

يُمكن تناول الرتبة في أسلوب العطف عند ابن جني من خلال المحاور التالية:

أولا. تقديم ما حقُّه التأخير لفظًا.

ثانيا. تقديم ما حقُّه التأخير معنًى.

ثالثا. ثالثا. الفصل بين المتعاطفين.

أولا. تقديم ما حقُّه التأخير لفظًا(حرف العطف والمعطوف به)

والصورة المستعملة في هذا كالتالي:

الأصل	معطوف عليه + (حرف العطف + معطوف به)
الصورة المستعملة	(حرف العطف + معطوف به) + معطوف عليه

التقعيد:

يقول ابن جني:«ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيءٍ منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المُبدَل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، و**لا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها وعلى قلته أيضا، نحو: قام وعمرو زيد.وأسهل منه: ضربت**

وعمرا زيدا؛ لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله وفي قولك: قام وعمرو زيد. اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام[١].

ويُفهم من هذا التقعيد أنه:

- لا يجوزُ تقديم المعطوف على المعطوف عليه مع سائر حروف العطف باستثناء الواو(على قلته في الكلام).
- وتقديم المعطوف على المفعول به أسهل في الكلام من تقديم المعطوف على الفاعل. ويُفهم من ذلك أنَّ ابن جني لا يرى مانعا من تقديم المعطوف على أحدِهما وهذا من باب الاتساع في الاستعمال.

التأويل:

فأما قوله:

ألا يــا نخلــةً مــن ذات عِـرْق عليــكِ ورحمــةُ الله الســلامُ[٢]

فحملتْه الجماعةُ على هذا حتى كأنه عندها: عليك السلامُ ورحمة الله. وهذا وجه، إلا أنَّ عندى فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف. وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في(عليك). وذلك أن (السلام) مرفوعٌ بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع

---

[١] ابن جني، الخصائص(٢/ ٣٨٥)

[٢] البيت من الوافر، للأحوص الأنصاري، يُنظر: شعر الأحوص الأنصاري ص ٢٣٧، وأورده ابنُ السراج في الأصول(١/ ٣٢٦)، والنحاس في معاني القرآن (١/٤٠٠)، بلا نسبةٍ عند كليهما.

بالظرف فإذا عطفت(رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروهُ التقديم. لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المستتر من غير توكيد له وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه»[١].

وتأويل ابنِ جني للبيت هنا يُخرجه من شاهدٍ على تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلى شاهدٍ على العطف على الضمير المستتر المرفوع من غير توكيد.

وأميل إلى كونِ هذا البيت شاهدا على تقديم المعطوف لِما يلي:

١) أنَّ جمهور النحاة عدُّوا هذا البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، يقول ابن السراج: « ولو ولو قلت: كَمْ رجلًا وعبيدهُ عندك على التقديمِ والتأخير جاز, كأنك قلت: كم رجلًا عندك وعبيده. ثم ذكر البيت السابق»[٢].

٢) أنَّ تأويل ابن جني فيه تكلُّفٌ؛ وذلك أنَّ شبه الجملة(عليك) مُتعلق من حيثُ المعنى بكل من: السلام، ورحمة الله، فالمقصود: عليك السلام وعليك رحمة الله. وإذا ذهبنا مع ابن جني إلى اعتبار(رحمة الله) معطوفة على الضمير في(عليك) سيكون المعنى: السلام عليكَ وعلى رحمة الله. وهذا معنى بعيد كما ترى. فالأولى المصيرُ إلى كونه من باب تقديم المعطوف به على المعطوف عليه؛ حتى يستقيم المعنى.

---

[١] ابن جني، الخصائص (٢/ ٣٨٥)

[٢] ابن السراج (١/ ٣٢٦)، ويُنظر: النحاس، معاني القرآن (١/ ٣٩٩، ٤٠٠)، وابن هشام، مغني اللبيب ص٤٦٧

٣) المعهود دائما في الأصل أنَّ(رحمة الله) تُعطف على(السلام) وليس على الضمير المستتر في شبه الجملة، وذلك قولُك: السلامُ عليك ورحمة الله. فوجب مُراعاة ذلك في الاستعمال الحادث: عليك ورحمةُ الله السلام.

وفي **التنبيه** يُحاول ابنُ جني أن يتخفَّف من فكرة كراهة تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ حيثُ ذكر صراحةً جواز ذلك بالأمثلة والشواهد. حيثُ ذكر أثناء تحليله قولَ الشاعر:

ثـم اشـتكَيْتُ لَأَشْـكَانِي، وسـاكِنُهُ قبـرٌ بِسِـنجارَ، أو قبـرًا علـى قَهَـد[1]

أنَّ الشاعر أراد:« ثم اشتكيتُ لأشكاني قبرٌ بسِنجارَ وساكِنُه، فقدَّم المعطوف على المعطوف عليه، وحسَّنَ ذلك له شيئا أنَّ الفعلَ مع الفاعل يجريانِ في

---

[1] من البسيط، وأورده أبو تمام في ديوان الحماسة ضمن أربعة أبيات ونسبها لصنان بن عبد الله اليشكري، وقبلَ هذا البيت:

لو كان يشكي إلى الأموات ما لقي الـ أحيـاء بعـدهم مـن شـدة الكمـد

أراد: بيان بر أخيه به أيام حياته، فقال: لو جرت العادة بتكلف الأحياء الشكوى إلى الأموات، وإنهاء ما يقاسونه من الجزع فيهم، ومن النوائب بفقدهم وبعدهم، ثم كان ينفع ذلك أو يثمر إصغاءً وإجابةً، وجريت أنا على عادتهم في مباثة أخي الإفاضة في الشكو إليه، لأرضاني وأزال شكواي.

وقوله أشكاني يقال شكوته فأشكاني، كما يقال طلبت منه كذا فأطلبني، وعتبت عليه فأعتبني. وقوله وساكنه قبرٌ بسنجار أو قبرٌ على قهد، قدم المعطوف وهو ساكنه على المعطوف عليه، وهو قبرٌبسنجار. يُنظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٥٧٠، ويُنظر: ابن عُصفور ص ٢١١

كثيرٍ من المواضع مجرى الجزء الواحدِ، فإذا تقدَّمَ الفعلُ فَلِقُوَّةِ اتصالِ الفاعل به ما يجري مجرى تقدُّم الفاعل، فقولكَ: قام وزيدٌ عمرٌو. أقوى من قولك: ضربتُ وزيدًا عمرًا. وذلك أنه ليس اتصال المفعول بالفعل في قوة اتصال الفاعل به»(١).

ويبدو أنَّ هناك تعارُضا بين هذا النصّ وبين النصّ الأول الذي ذكره في الخصائص، حيثُ ذكر أنَّ قولك: ضربتُ وزيدًا عمرًا **أسهلُ** من قولكَ: قام وزيدٌ عمرو.

وهذا مردُّه إلى أحد أمرين:

– وجود تصحيف في النصّ الثاني في كلمة(أقوى). وهذا مُستبعد.

– اختلاف فترة التأليف، فالتنبيه مُتأخِّر عن الخصائص، وقد ألَّفه ابنُ جني بعدما تقدَّمتْ سنُّه، وتمكَّن من فنون العربية، وذكر فيه كثيرًا من كتُبه[٢].، وإذا صحَّ النصُّ الثاني أفاد ذلك أنَّه عدَلَ عنْ رأيه، وهذا ما أرجِّحُه؛ وذلك لِما يُفهمُ من هذه العبارة: (فَلِقُوَّةِ اتصالِ الفاعل به ما يجري مجرى تقدُّم الفاعل). وذلك أنَّه جعل ما يجري مجرى الفاعل(وهو المعطوف على الفاعل) في قوة الفاعل؛ ومن ثمَّ جعل تقديم المعطوف على الفاعل في قوة اتصال الفاعل بفعله.

---

(١) ابن جني، التنبيه ص ٢٦٢، ٢٦٣

(٢) يُنظر: مقدمة المحقق على ابن جني، التنبيه ص أ

وعبارة المرزوقي تُرجِّح ذلك أيضا؛ حيث قال تعليقًا على تقديم المعطوف هنا: « وإنما يحسن هذا إذا كان العامل مقدمًا، وهو في الفعل والفاعل أكثر منه في المفعول»[١].

ولستُ هنا بصدد الترجيح بين الرأيين، ولكني أبحث عن تأويل مناسب للبيت، وما ذكرَه **ابنُ جني** تأويل اللفظ، أمَّا تأويل المعنى فإنَّ الشاعرَ قدَّمَ المعطوفَ هنا لأنه يقع في بؤرة اهتمامه أكثر، فالقبر يدلُّ على ساكنه، ولكنَّ الشاعرَ استملَحَ ذكر ساكن القبر– وهو مُتأخِّرٌ لفظًا– على ذكر القبر اهتمامًا بشأنه، ولِيلفتَ الأنظارَ إلى علوِّ شأنه. لأنهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى[٢].

- **تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه:**

<u>التقعيد: امتناع تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه</u>

يقول ابنُ جني:«ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسةَ جاءَ البردُ. من **حيثُ كانت صورةُ هذه الواو صورةَ**، ولهذا لم يُجز أبو الحسن: جئتك وطلوعَ الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك. فلما ساوقتْ حرفَ العطف قَبُحَ: والطيالسة جاء البردُ. كما قبح: وزيدٌ قامَ عمرٌو، لكنه يجوز: جاء والطيالسةَ البردُ. كما تقول: ضربتُ وزيدًا عمرًا»(٣).

---

[١] المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٥٧٠

[٢] العبارة الأخيرة لسيبويه(٣٤/١)

[٣] ابن جني، الخصائص (٣٨٣/٢)

ويتضح من كلامِه هنا أنه لا يجوزُ تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه؛ ولم يرد استعمالات بتقديم المعطوف على العامل.

يقول ابنُ جني: «**ولكنَّ الذي لا يجوزُ**: وعيبًا جمعتَ غِيبةً ونميمةً»(١).

وابنُ جني لم يُقدِّم تأويلا هنا؛ لأنَّ القاعدة تمنع مثل هذا التقديم. فلا يجوز تقديم المعطوف على العامل فيه، ومن ثمَّ يُرفض ما جاء مُخالفًا لذلك ولا حاجة إلى تأويلِه.

ثانيا. تقديم ما حقُّه التأخير معنًى:

ومعنى هذا أن يكون أسلوبُ العطف في ترتيبه الطبيعي من حيثُ تقدُّم المعطوف عليه وتأخَّر المعطوف به، ولكنَّ الذي يختلُّ هو المعنى بينهما؛ حيثُ كان الأولى أن يكون كلٌّ منهما مكان الآخر في الرُّتبة. ولهذا الاختلال صورتان عند ابن جني:

الصورة الأولى: تقديم الأعلى على الأدني:

<u>التقعيد:</u>

ذهب ابنُ جني إلى أنَّ الأولى في العطف عموما الترتيب المنطقي؛ حيث أن يبدأ المتكلم بالأدنى ثم الأعلى من حيثُ المعنى، ولكنَّه تسامَح في (الواو) فقط من بين حروف العطف؛ لأنها لا تُفيد الترتيب، بل تُفيد مُطلق الجمع. **وإن كان الأولى من وجهة نظره الترتيب فيها.**

(١) ابن جني، التنبيه ص ٢٦٢، ٢٦٣

التأويل:

ولذلك علَّق على تقديم (القتل) على (القتال) في قول الشاعر:

من عهْدِ عادٍ كان معروفًا لنا أســرُ المُلــوكِ وقتْلُهــا وقتالُهــا[1]

قائلا:«قدَّم القتل على القتال لفظًا، وهو ينوي به التأخير معنًى؛ **وذلك أنه إنما يُبدأ بالأدنى، ثم يُعقب عليه بالأعلى،** كقول الله سُبحانه: **{لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ}النساء: ١٧٢**غيرَ أنَّ (الواو) **لمَّا كانتْ غيرَ مُرتِّبَة جاز أن يتقدَّمَ في لفظها ما هو مُؤخَّر في معناها»**[2].

وابنُ جني بذلك يتبع جمهور العلماءِ من البصريين وغيرهم؛ حيثُ ذهبوا إلى أنَّ الواو لمُطلق الاشتراك والجمع بين المُتعاطفين، والترتيب فيها احتمالِيٌّ، وقد ذهب الكسائي والفراء وهشامٌ وثعلبٌ وغيرُهم أنَّ الواو تُفيد الترتيب، والصحيحُ ما ذهب إليه جمهور النحاةِ لكثرة الشواهد على مجيء الواو لغير الترتيب[3].

---

(١) البيت على الكامل، أورده في ديوان الحماسة ونسبه لبشامة بن حزن، وهو ضمن مقطوعة شعرية من ستة أبيات، ومعنى البيت أنه نبه على مجاذبتهم للملوك والعلية، لا للأذناب والسفلة. والقتال في ترتيب الفعل مسابق للأسر والقتل، لكنه لم يبال بتأخيره في ترتيب اللفظ، لأن الواو لا يوجب في العطف ترتيباً، إنما هو موضوعةٌ للجمع فقط، وتبجح أيضاً بأن ذلك قديمٌ فيهم منذ زمن عادٍ لا حديثٌ. يُنظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٢٨٧.

(٢) ابن جني، التنبيه ص ١٦٧

(٣) يُنظر: سيبويه(٢/ ٥٩)، والمبرد، المقتضب (٣/٤١، ٤٢)

وليس مقصودُ النحاةِ بمُطلق الجمع أنَّ المُتعاطفين يجتمعان معًا في حالةٍ واحدةٍ أو في مكان أو زمان واحد، بل المقصودُ أنهما يجتمعانِ في كونهما محكومًا عليهما، أو في كونهما حُكمين، أو في حُصولِ مضمونهما[١].

أمَّا غيرُ الواو من حُروف العطف فإنَّ ابنَ جني لجأ فيها إلى التأويل إذا تقدَّم الأعلى على الأدنى في المعنى. وهذا ما فعلَه مع حرف العطف(أو) في قول ذي الرمة:

وشَـفَّفْن عـن أجيـادِ غِـزلانِ رَمْلـةٍ حِسـانٍ، فكُـنَّ القتـلَ أو شَـبَهَ القَتْـلِ[٢]

قدَّم فيه الشاعرُ (القتلَ) على (شبه القتل)، والأول أعلى من الثاني، وكان الأولى أن يحدث العكس في الترتيب، وقد أوَّل ابنُ جني ذلك بأنَّ الشاعر نَزلَ عن الأعلى لأنه قد تداركَ القصدَ بعدما اشتطَّ، فهو كقولك: قد كان كذا إن شاء الله(٣).

وهذا **تأويل** بمعنى التعليل لِما يبدو مُخالِفًا للمعهود من كلام العرب، والغرضُ منه إلحاق التركيب المُخالف بغيرِه من المعهود والمتواتر من الكلام. وقد اعتمد ابنُ جني في تأويله على بيان حال المتكلم وأثر هذه

---

[١] مصطفى حميده ص ٤٩

[٢] البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١/ ١٤٥)بلفظ:

وشـففن عـن أجيـاد غـزلان رملـةٍ فـلاةِ. فكـن القتـل أو شـبه القتـل

وأورده المبرد في الفاضل ص ٢٦ بلفظ:

وشـقّفن عـن أجيـاد غـزلان رملـة هجـان فكـان القتـل أو شـبه القتـل

[٣] ابن جني، التنبيه ص ١٦٧

الحال في التركيب؛ فإنَّ الشاعر بلغ الذُّروة في التعبير تبعًا للحماس الشديد المتلبِّس به، اثم تدارك القصد بعدما اشتطَّ.

ويبدو أنَّ الترتيب هُنا ليسَ مُستفادًا من دلالة(أو) فإنها تُفيد وقوع أحد الشيئين أو الأشياء، وكما ذكر ابنُ جني: «إنما أصل وضع(أو) أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت»[١]. ولكنَّ ابن جني يرى ضرورة الترتيب بين المُتعاطفين بشكل عام، سواء كانت الأداةُ تُفيد الترتيب أو لا، وهذا يعودُ إلى المنطقِ السليم في التعبير، فالإنسانُ عادةً ما يبدأ بالأدنى ثم يرتقي في كلامه إلى الأعلى.

والتدرُّج من الأدنى للأعلى ليس شرطًا في العطف، بل قد يكون التدرُّج من الأعلى للأدنى، وعلى هذا استُعمل حرف العطف(ثم) فيما يدل على أنَّ المعطوف أدنى في المرتبة من المعطوف عليه[٢].

وعلى هذا ورد الحديث الشريف: « سُئل رسولُ الله: أيُّ العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله. قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله. قيل: ثم ماذا؟ قال: حجٌّ مبرور »[٣].

والترتيب من الأعلى للأدنى **في هذا السياق** أَوْلَى؛ وذلك لوجود السؤال عن الأفضل. فكان الجواب بالأفضل ثم الذي يليه.

ولذلك لا أرجِّحُ ما ذهبَ إليه ابنُ جني من ضرورة تقديم الأدنى في أسلوب العطف على إطلاقِه، ولكنْ يُترك هذا الأمر إلى السياق وما يقتضيه.

---

[١] ابن جني، الخصائص(٤٥٩/٢)

[٢] مصطفى حميده ص ١٨٤

[٣] مسلم، حديث رقم ١٣٥ (٨٨/١)

الصورة الثانية: تعلُّق المعطوف بما يسبق المعطوف عليه:

فكان الأولى تقديم المعطوف حتى يتصل بما يتعلق به:

قال أبو القَمْقام الأسدي:

سقيا لظلّكَ بالعشيّ وبالضُّحى ولِبَردِ مائكَ، والمياهُ حميمُ[١]

الظلُّ للشجرة وغيرِها بالغداة، والفَيْءُ بالعشيّ، فقد كان يجبُ على هذا أن يقول: سقيًا لفيئك بالعشيّ وبالضُّحى، أو يقول: **سقيًا لظلّك بالضَّحى وبالعشي،** «فيُقدِّمُ في أوَّل كلامِه ما يُطابِقُه، ويُتأوَّل بخلاف الثاني الآتي من بعده؛ ليكون في ذلك كقولهم: فلان أشعرُ الإنسِ والجنِّ، فيُقدِّمُ ذكرَ الإنس لِيُطابِق فلانًا، وكذلكَ: زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ. ولو قلتَ: زيدٌ أشعرُ الجنِّ والإنسِ، وزيدٌ أفضلُ النساء والرجالِ. لقَبُح ولم يحسُن.

وكذلك تقول: أكلتُ وشربتُ الماءَ والخُبزَ. فَتُجاوزُ بالشُّرب الماء لِيوافِقَه، وتفصل بين(أكلت) و(الخبز) فصلا واحدًا، ولو قلتَ: أكلتُ وشربتُ الخُبزَ والماء. لفصلتَ بين الأكل والخُبز، وبين الشُّرب والماء، فأوليتَ شيئينِ اثنين غيرَ ما يُضاهيهما.

ولهذا قال النحويون: أوَّلُ الأوصاف لآخرِ الأسماءِ، وآخرُ الأوصاف لأوَّلِ الأسماء، وذلك نحو قولك: ضربَ زيدٌ هندًا الظريفَةَ الظريفُ. ليقلَّ الفصلُ،

---

[١] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة عند الجاحظ، رسائل الجاحظ (٢/ ٤٠٤)، وعند المرزوقي، الأزمنة والأمكنة ص ٤٥٥، وأورده في الحماسة منسوبا إلى أبي قمقام الأسدي، يُنظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٩٦٤

ولو قلت: ضربَ زيدٌ هندًا الظريفُ الظريفةَ. لحَصلَ هناك فصلان اثنان»[1].

وابنُ جني هنا يُحاول أن يقدم صورة منطقية من حيثُ الترتيب؛ حيثُ كان ينبغي أن يتعلَّق شبه الجملة(لظلك) بما يكون مُناسبًا له؛ لأن الظلَّ يكون في النهار. وأن يُضمر الشاعر(الفيء) لأنه سَيُفهم من آخر الكلام(العشي). فيكون التقدير: سقيا لظلك بالضحى ولفيئك بالعشيّ. ولكن الشاعر لم يفعل ذلك وقدَّم ما حقُّه التأخير معنًى؛ وذلك لضرب من التأويل.

التأويل:

يقول ابنُ جني:«فأما بيت أبي القَمقام هذا فإنما جاز على ضربٍ من التأويل، **وهو إيقاعُه الخاصّ موقع العام**، وذلك أنه كأنه قال: سقيًا لحركات ما يحدُث عن سترِ الشمس وتنقُّلِه بالعشيّ والضُّحَى، **فوضع (الظلَّ) وهو مخصوص- موضعَ الفَيْءَ وهو عامٌّ – كما يُوضع العام موضع الخاصّ**، نحو قول الله سبحانه وتعالى: **{وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ}النمل: ٢٣**. ولم تُؤتَ ذَكرًا ولا لِحيةً»(٢).

وقد استعانَ ابنُ جني في التأويل هنا بتفسير التركيب بما يُناسب تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وكان الأولى العكس؛ حيثُ جعل ذلك من باب وضع الخاص موضع العام. فاستقام لذلك التركيب مع المنطق اللغوي.

---

[1] ابن جني، التنبيه ص ٤٢٨

[2] السابق ص ٤٢٨

ثالثا. الفصل بين المتعاطفين:

التقعيد:

ذهب ابنُ جني إلى كراهة الفصل بين المتعاطفين، وينقل عن أبي عثمان: « إنَّ ما عُطفَ بمنزلة ما جُمع في لفظةٍ واحدة»(١). فأن يكونا في عقدٍ واحدٍ أفضل من أن يتراخى المعطوف عن المعطوف عليه أو يفصل بينهما فاصل(٢).

التأويل:

قول الشاعر:

وجـــدتُ أباهـــا رائِضَـــيْها وأُمَّهـــا فأَعطَيـتُ فيهـا الحُكـمَ حتـى حوَيْتُهـا(٣)

---

(١) ابن جني، التنبيه ص ٥٦١

(٢) يُنظر: ابن جني، المحتسب (١/ ١١٥)

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ديوان الحماسة، وقوله " وجدت أباها رائضيها وأمها " فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمفعول وجدت الثاني، والمعنى: وجدت أباها وأمها رائضين لها، كأنها نتجت مروضةً مؤدبةً، فما حمد منها حصل لها وراثةً لا تعلما. وقوله " أعطيت فيها " أي بذلت في تملكها ما احتكم بائعها واقترحه واستام بها، حتى حصلتها. المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص١٢٦٥. والبيت عند عُصفور، مع اختلاف يسير في الرواية :

وَجَـدْتُ أباهـا راضـيًا بـي وأمهـا فأَعطَيـــتُ فيهـــا الحُكـــمَ حتـــى حوَيْتُهـــا

والمعنى: وجدت أباها راضيا بها وأمها راضية. يُنظر: ابن عُصفور ص ٢٠٦

يقول ابن جني:«أراد: **وجدتُ أباها وأُمَّها رائِضيها**. فقدَّم المفعول الثاني، وهذا يدلُّ على قوة اتصال المعطوف بالمعطوف عليه؛ ألا ترى أنَّه لمَّا قدَّم الأوَّل منهما صار لاتصال الثاني به كضمِّهِ إليه»(١).

كأنَّ ابنَ جني **لا يرى فصلا بين المتعاطفين** في هذا المثال؛ وذلك لأنَّ الفاصلَ هو المفعولُ الثاني لـ(وجد)، وقد صار مع المفعول الأوَّل كأنهما كلمةٌ واحدةٌ؛ ومن ثمَّ فلا يوجد فصلٌ حقيقيّ.

وفي **المحتسَب** يُحلِّلُ ابنُ جني **قوله تعالى:{لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون}**البقرة: ١٥٠"على أنه من باب العطف، وقد فُصل بين المعطوف عليه(لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ) وبين المعطوف(ولأتم نعمتي عليكم) بقوله: **إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني.**

<u>التأويل:</u>

أمَّا الفصل بالاستثناء(إلا الذين ظلموا منهم) أوَّله ابنُ جني على أنه استثناء منقطع، **فالمعنى: لكن الذين ظلموا منهم يعتقدون أن لهم حجة عليكم، فأما في الحقيقة وعند الله تعالى فلا.**

وأمَّا الجملة التالية(فلا تخشوهم واخشوني) فقد ذهب ابنُ جني إلى أنَّ خشية المسلمين للذين ظلموا إنما هي بسبب ظُلمِهم فكانت متصلة بالاستثناء اتصال المسبَّبِ بسببه. فكأنَّهما شيءٌ واحد. فأعقبهما العطفُ، وجوَّز الفصل بين المتعاطفين أنَّ الفصل بالاستثناء كأنه مُكمِّل لمعنى الجملة قبله، والنهيُ

(١) ابن جني، التنبيه ص٥٦١

عن خشيتهم مُسبَّبٌ عن ظُلمهم، فهو متصل بالاستثناء اتصال المسبَّبِ بسببِه(١).

وتأويل ابنِ جني لمعنى الاستثناء في الآية قريب جدا من **تأويل الفرَّاء**؛ حيثُ استبعد أن يكون الاستثناء مُتصلا بما قبله، لأنَّ اتصاله يُفسد المعنى، يقول الفرَّاء:« المعنى: إلا الذين ظلموا منهم، فلا حُجَّةَ لهم فَلا تَخْشَوْهُمْ. وهو كما تقول فِي الكلام: الناسُ كلُّهُمْ لك حَامِدُونَ إلا الظالمُ لكَ المعتدِي عليك، فَإِنَّ ذلك لا يُعتدُّ بِعَدَاوَتِه ولا بتركه الحَمْدَ لموضع العداوة»(٢).

هذا وقد ذهب عددٌ من النحاةِ والمفسرين إلى القول بأنَّ(إلا) في الآية بمعنى الواو، والمعنى: والذين ظلموا منهم(٣).

---

(١) ابن جني، المحتسب (١/ ١١٥)

(٢) الفراء (١/ ٨٩)

(٣) يُنظر: الفراء(١/ ٨٩)، وأبو عبيدة(١/ ٦٠)، وابن قتيبة ص ١٣٩. والثعلبي (١٩٠/٥)، وقد استبعد الفراء أن تكون بمعنى الواو، وذكر الشواهد التي تكون فيها إلا بمعنى الواو. وليس منها هذا الموضع.ومجيء إلا بمعنى الواو من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، يُنظر: أبو البركات الأنباري (١/ ٢١٦).

المبحث الثالث

تناسُب المتعاطفين بين التقعيد والتأويل

التقعيد:

يؤكِّد ابنُ جني على فكرة التناسُب بين المتعاطفين في مواضع مُتعددة من كتبه، ويربط التناسُب بين المتعاطفين بالتناسب في التثنية، حيثُ يرى أنَّ العطف نظيرُ التثنية؛ ومن ثمَّ يتبع العطفُ التثنية في كثيرٍ من الأحكام، فمِمَّا ذكره في الخصائص قولُه: « ألا ترى أن العطف نظيرُ التثنية، ومُحالٌ أن يُثنّى الشيءُ فيصيرُ مع صاحبِهِ شيئين إلاوحالُهما في الثباتِ والاعتِداد واحدة»(١).

وأكَّد على هذه الفكرة ذاتها في **التنبيه** في أكثر من موضع، ومن ذلك:

الأول: «ومن شرط المعطوف أن يكون وَفق المعطوف عليه»(٢).

الثاني: « العطفُ نظيرُ التثنية، وحسبُكَ به اتصالا وامتزاجًا»(٣).

وجذور الفكرة لدى ابن السراج، حيثُ ذكر أنَّ :«العطف نظيرُ التثنيةِ والجمعِ، ألا ترى أن معنى قولك : قامَ الزيدانِ إنما هو: قامَ زيدٌ وزيدٌ»(٤).

ومن مقتضيات الشبَه بين العطف والتثنية- كما يذكر ابنُ السراج- «أنَّ **الأسماء لا تُعطف على الأفعالِ ولا تُعطفُ الأفعالُ على الأسماءِ**؛ لأن

---

(١) ابن جني، الخصائص (١/ ١٠٧)

(٢) ابن جني، التنبيه ص ٢٨

(٣) السابق ص ٧٢

(٤) ابن السراج (٢/ ٦٤)

العطف نظير التثنية، فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف»[١].

يقول ابن جني في وصف التماثُل بين المتعاطفين:« وكلَّما تشابهتِ الجُملتان المعطوفة والمعطوف عليها كان أمثلَ وأشدَّ تشاكُلًا»(٢)، وفي موضع آخر:« العطفُ يقتضي التماثُل في تركيب الجُمل»(٣).

ويُمكن أن يُقسَّم التناسُب بين المتعاطفين عند ابن جني إلى:

(أ). التناسُب في الشكل.

(ب). التناسُب في المعنى.

(أ). التناسُب في الشكل:

والمقصود به أن يقع التناسُب بين المتعاطفين في الشكل، من حيثُ كون كلٍّ منهما لفظين مُفردين أو جملتين أو شبه جملة. وإذا كانا جُملتين فيقع بينهما التناسُب في الاسمية والفعلية، على أن الاستعمال أظهرَ وقوع المغايرة بين المتعاطفين بأشكال مُتعددة، سأتناوَلها من خلال المحاور التالية:

١) عطف المفرد على مُغاير له أو العكس

٢) عطف الجملة على أخرى مُغايرة لها

٣) عطف الجملة على تركيب وليس بجملة

---

[١] السابق(٢/ ١٥٠)

[٢] ابن جني، التنبيه ص ١٥٩

[٣] ابن جني، المحتسب (٢/ ٣٠٢)

أولا. عطف المفرد على مُغاير له أو العكس:

وفيه يُعطف الاسم المفرد على مُغاير له في الإعراب، كأن يُعطف المنصوب على المجرور أو العكس، أو مُغاير له في الشكل كأن يُعطف المفرد على شبه جملة أو جملة، أو يحدُث العكس، وقد أورد ابنُ جني أمثلة مختلفة على المُغايرة وأوَّلها بما يُناسب السياق، ومنها:

١) عطف المفرد المنصوب على المجرور:

ذكر **ابنُ جني** أثناء تحليله قراءة أبي نهيك وأبي مجلز:**{وَبِرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا}**مريم: ٣٢، بكسر الباء[١]. أنَّ(بِرًّا) معطوفٌ على موضع الجار والمجرور من قوله: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ}، وذكر أنَّ **تأويلَه:** ألزمني بِرًّا، وأشعرني بوالدتي؛ لأنه إذا أوصاه به؛ فقد ألزمه إياه.

واستشهد عليه ببيت الكتاب:

يَــذْهَبْنَ فِــي نَجْــدٍ وَغَــوْرًا غَــائِرَا[2]

أي: ويسلكن غورًا(٣).

وعليه فإنَّ ابنَ جني يتَّبع طريقةَ سيبويه وغيره من النحاة إذ أضمروا فعلا ناصبًا لِما يُعطف على موضع الاسم المجرور. وهذا التأويل يُخرج المثال من باب عطف المفردات إلى عطف الجمل؛ ومن ثم فلا حاجة إلى القول

---

[١] ينظر في تخريج القراءة: الطبري(١٩٢/١٨) وابن جني، المحتسب (٢/ ٤٣)

[2] البيت من الرجز المشطور لرؤبة العجاج الراجز، وهو من شواهد سيبويه(١/ ٤٩)

[٣] ابن جني، المحتسب (٢/ ٤٣)

بأنه معطوف على موضع الجار والمجرور. إلا أن يكونَ قد قصد بذلك تأويل المعنى لا تقدير الإعراب؛ لأنَّ ابنَ جني يُفرّق بين الأمرين[١].

٢) عطف الجملة على المفرد أو العكس:

يجُوزُ عطف المفرد على الجملة أو العكس إذا تجانسَا بالتأويل[٢]، ومن أوضح الأمثلة عليه قولُه تعالى: **{وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُون}الأنعام: ١١٣**، حيثُ ذكر ابنُ جني أنَّ الأفعال: (لتصغى – وليرضوه – وليقترفوا) وكلُّها مسبوقة **بلام كي**وهذه اللام هي الجارَّة– قد ذُكرتْ معطوفةٌ على الاسم المفرد(غرورا) في الآية السابقة. وقد أوَّل ذلك بتقدير لام جر في الاسم المفرد، والتقدير: للغرور. **ويكون تأويل المعنى:** للغرور وَلِأَنْ تصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ولِأن يرضوه ولأن يقترفوا(٣).

ومن الشواهد عليه كذلك ما ذكره في التنبيه أثناء تحليله لقول الشاعر:

فـلا تحسـبي أنِّـي تخشَّـعتُ بعـدَكُمُ لشـيءٍ، ولا أنِّـي مـن المـوتِ أَفـرَق
ولا أنـــا مِمَّـــنْ يزدهيـــهِ وعيـــدُكمْ ولا أنَّنِـي بالمَشْـيِ فـي القَيـدِ أَخـرَقُ[٤]

---

[١] للوقوف على تفريق ابن جني بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب يُنظر: ابن جني، الخصائص(٢٨١/١)

[٢] محمود شرف الدين ص ٢٦٥

[٣] ابن جني، المحتسب (١/ ٢٢٧)

[٤] البيتان من الطويل، وهما لجعفر بن علبة الحارثي عند أبي الفرج الأصفهاني (١٣/ ٥٧)، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٤٣، وعند البغدادي (٣٠٣/١٠).

حيث عطف الشاعرُ الجملة(ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكم) على ما يختص بالمفرد وهو قوله: (أني تخشعت، وأني أفرق) ثم عطف على الجملة السابقة قوله(ولا أنني أخرق).

و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مُفرد، فكيف يُمكن أن يُعطف على المفرد الجملة؟

التأويل: ولكي يكون هناك تناسُبٌ بين المتعاطفين لابد من تأويلٍ لأحدِهما، ويحلُّ ابنُ جني المشكلة هنا بتقدير لام الجرّ كما فعل في الآية السابقة. فيكون التقدير: ولا لأني ممن يزدهيه وعيدُكم، ولا لأنني بالمشي أخرق[١].

وقد جاء أيضا في التنزيل، قال الله عزّ اسمُه: **{وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} المؤمنون: ٥٢** ؛ ألا ترى أنَّ معناه: ولِأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً، ولأنِّي ربُّكم فاتقونِ، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على أنَّ، وفيها معنى اللام كما تقدَّم، وهذا يُزيل معنى الابتداء عنده، ويصرف الكلامَ إلى معنى المصدرِ، أي: ولكونِي ربُّكم فاتقون[٢].

من الأمثلة السابقة يتضح أنَّ ابن جني يحلُّ مشكلة عدم التناسُب بين المتعاطفين بتأويل أحدِهما. فإذا كان المعطوف عليه جملةً والمعطوف مُفردًا أو ما في معناه، تأوَّل الجملة بِما يُلحقها بالمفرد، فقدَّر لها لام الجرِّ وأنَّ المصدرية، فيستقيم بذلك التركيب بالتأويل ويُصبح من عطف المفردات.

أما قول الشاعر:

---

[١] يُنظر: أبو علي الفارسي، التعليقة (١٧٧/٢، ١٧٨)، وأبو علي، المسائل البصريات (٧١١/١)، وابن جني، التنبيه ص ٤١٧

[٢] ابن جني، التنبيه ص ٤١٧

فـدمعُهما سـحٌّ وسـكْبٌ وديمَـةٌ ورشٌّ وتَوْكـــافٌ وتـــنهمِلانِ[١]

وتأويله:

يقول ابن جني: «أراد: وانهِمالٍ، ثم وضع موضع في التقدير: **أن تنهمِلا**، ثم حذفتَ (أَنْ)، فرفع الفعلَ، فعطفَ(تنهمِلانِ) على النكرة»(٢).

وقد مرَّ التأويل النحوي هنا بثلاث مراحل:

الأولى: أراد الشاعرُ في الأصل المصدر: **انهمال**.

الثانية: قدَّر في النية المصدر المؤول: **أن تنهملا** محلَّ المصدر الصريح.

الثالثة: حُذِفت(أن) من الكلام، فرُفِع الفعل بعدها.

وعليه فإنَّ ابن جني يستحضِرُ كل هذه الخطوات في تأويله ليجدَ مخرجًا من عدم تناسب المتعاطفين شكلا.

ثانيا. عطف جملة على أخرى مُغايرة لها:

ولهذا العطف صُور متعددة من أهمها:

١) عطف الجملة الاسمية على الفعلية أو العكس:

قال الشاعر:

فـــــــلا أُمٌّ فتبكيـــــــــهِ ولا أُخـــــــتٌ فتفْتَقِـــــــدُهْ[٣]

---

[١] البيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه ١٥٩ بلفظ:

فَـدَمْعُهُمَا سَـكْبٌ وَسَـحٌّ وَدِيمَـة وَرَشٌّ وَتَوْكَـــــــــافٌ وَتَـــــــــنْهَمِلانِ

[٢] ابن جني، التنبيه ص ٤١٧

[٣] مجزوء الوافر، أورده أبو تمام في ديوان الحماسة بغير نسبة، يُنظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٦٣٤

يقول ابنُ جني: «والقوافي مرفوعةٌ وكان قياسُه أن يجعلَه جوابًا فينصب، فيقول: فتبكيَه، ولا أُختٌ فتفتَقِدَه، غير أن هذا يجوز على أضرُب من التأوُّل، وهو أن تجعل الفاء عاطفةً جملة على جملةٍ لا جوابًا، حتى كأنه قال: فلا أُمٌّ له ولا تبكِيه، ولا أُختٌ له ولا تفتَقِدُه، على قولكَ: ما تأتينا فتحدِّثُنا. **إلا أنَّكَ هنا عطفتَ جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلِها، وفي البيتِ عطفتَ جملةً من فعل وفاعلٍ على أخرى قبلها أصلُها الابتداء والخبر»**[1].

التأويل:

أوَّلَ ابنُ جني ذلك على أنَّ في الكلام محذوفًا يُوازنُ الجملتين، والتقدير: فهي تبكيهِ وهي تفتَقِدُه. وبناءً على ذلك تُصبح الجملةُ الثانيةُ اسميةً فتُشاكِل المعطوف عليه[2].

كما عودلت إحداهما بالأخرى في نحو قوله:

أقيسَ بْنَ مسعودِ بْنِ قيسِ بنِ خالدٍ أمُوفٍ بأدْراع ابنِ ظبيةَ أم تُذمّ[3]

أي: **أأنت موف بها أم أنت تذم؟**[4].

---

[1] ابن جني، التنبيه ص ٣٠٤

[2] السابق ص ٣٠٤

[3] البيت من الطويل، وهو من قصيدة لراشد بن شهاب اليشكري يُخاطب بها قيس بن مسعود بن قيس. يُنظر: الضبّي، المفضليات، ص ٣٠٧، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص٦٣٥، والشاهد فيه: عطف تذم، وهو من فعل وفاعل بأم على موف وهو ابتداءٌ وخبر، لأن المعنى أأنت موف محمودٌ أم غادرٌ مذموم.

[4] ابن جني، المحتسب (٢/ ٢٤٤)

ومنه قوله تعالى: **{سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُون}الأعراف: ١٩٣.**

وفي هذه الآية حدث العكس، حيثُ عُطفت الجملة الاسمية(أنتم صامتون) على الجملة الفعلية(أدعوتموهم)، فكان التأويل: أم صَمتُّم[١].

وهذا تقدير الإعراب حتى يتوافق التركيب مع القاعدة، أما تأويل المعنى فإن **الرازي** يرى أنَّ عطف الجملة الاسمية على الفعلية لا يجوز إلا لفائدة وحكمة، وتلكَ الفائدة هي أَنَّ صِيغةَ الْفِعْلِ مُشْعِرةٌ بِالتَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَصِيغَةُ الِاسْمِ مُشْعرةٌ بِالدَّوَامِ وَالثباتِ والاسْتِمرار. فهؤلاء المشركونَ كَانُوا إِذَا وقعوا فِي مُهِمّ وَفِي مُعْضِلةٍ تضرَّعُوا إلى تلك الأصنام، وَإِذَا لَمْ تَحدثْ تلك الواقعة بَقُوا سَاكِتِين صَامِتِين، فَقيل لهم: لا فرقَ بين إحداثِكم دُعاءَكم وَبَيْنَ أَنْ تَسْتَمِرُّوا عَلَى صَمْتكم وَسُكُوتكم[٢].

ونحوه قوله أيضا تعالى:**{هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاء}الروم: ٢٨**، أي: فتستوُوا، قال أبو علي: فأوقعَ الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بأنْ، والفعلُ إذا انتصبَ انصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر، ومعلوم أنَّ المصدر أحدُ الآحادِ، ولا نسبةَ بينَه وبين الجملة.[٣].

مما سبق يتضح أنَّ ابن جني يلجأ إلى التسوية بين الجملة الاسمية والفعلية عن طريق تأويل إحدهما بالأخرى ليصحَّ عطف الاسمية على الفعلية أو

---

[١] ابن جني، التنبيه ص٣٠٤

[٢] الرازي (١٥/ ٤٣١)

[٣] ابن جني، التنبيه ص ٣١ – ٣٣

العكس. فأحيانًا يؤول الجملة الفعلية بالاسمية، وذلك بتقدير محذوف، وهذا ما فعله في المثال الأول؛ حيث أوَّل تبكيه وتفتقده بقوله: (فهي تبكيه – وهي تفتقده). وفي المثال الثاني قدَّر محذوفا في الكلام: أأنت موفٍ– أنت تُذمّ. حتى تصحَّ المُشاكلة بين الجُملتين.

أمَّا المثالان الثالث والرابع فإنَّه فعل العكس حيث عادل الجملة الاسمية بالفعلية، فأوَّل قوله:(أم أنتم صامتون) بـ: أم صمتُّم. وقولَه: (فأنتم فيه سواء) بـ: فتستووا.

٢) عطف جملة اسمية على جملة الشرط لمشابهة بينهما:

ومنه تحليل ابن جني لقوله تعالى: **{وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}** النساء: ١٠٠. حيثُ قرأ طلحة بن سليمان: **{ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ}**برفع الكاف، وقراءة الحسن والجراح:{ثمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ} بنصب الكاف.

قال أبو الفتح:«ظاهر هذا الأمر أن (يدركُه) رفع على أنه خبر ابتداء محذوف؛ أي: ثم هو يدركُه الموتُ، **فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله،** فهما إذن جملة، فكأنه عطف جملة على جملة»[١].

<u>التأويل:</u>

وأوَّل ابنُ جني جواز العطف هنا لِما بين الشرط والابتداء من المشابَهَاتِ، فمنها أنَّ حرفَ الشرطِ يجزمُ الفعلَ، ثم يعتوِرُ الفعلُ المجزومُ مع الحرفِ

[١] ابن جني، المحتسب (١/ ١٩٥)

الجازمِ على جزم الجواب، كما أنَّ الابتداء يرفعُ الاسمَ المبتدأَ، ثم يعتورُ الابتداءُ والمبتدأُ جميعًا على رفع الخبر.

ثم استأنس بقول يونس في قول الأعشى :

إن تركبــوا فركــوب الخيــل عادتنــا أو تنزلــون فإنــا معشــر نُــزُل[١]

إنما أراد: أو أنتم تنزلون، أفلا تراه كيف عطف المبتدأ والخبر على فعل الشرط الذي هو تركبوا[٢].

ومعنى هذا أنَّ أنَّ الذي جوَّز العطف هنا ما بينَ الجملة الاسمية والجملة الشرطية من المُشابَهة، والمُشابهة ليست في اللفظ ولا في المعنى إنما هي في بعض النواحي الوظيفية لكلٍّ منهما.

٣) عطف الفعل المجزوم على جملة جواب الشرط(في محل جزم)

ومن الأمثلة عليه قولُه تعالى:**{**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**}طه: ١٢٤**حيث قرأ أبَّان بن تغلب: {وَنَحْشُرْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى}بالجزم عطفًا على موضع جواب الشرط(**فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا**). وهو في محلِّ جزم.

---

(١) من البسيط، وهو من شواهد سيبويه(٣/ ٥٠)، ونسبه للأعشى، وهو في ديوانه، آخر بيت في القصيدة السادسة ص٦٣ برواية مختلفة وليس فيها محلُّ الشاهد، يقول الأعشى:

قــالوا الركــوبَ، فقلنــا: تلــك عادتُنــا أو تنزلـــون فأنَّـــا معشـــرٌ نُـــزُلُ

(٢) ابن جني، المحتسب (١/ ١٩٥، ١٩٦)

التأويل:

أوَّل ابنُ جني ذلك بما يُناسب الفعل المجزوم فكأنه قال:«ومن أعرض عن ذكري يَعِشْ عيشة ضنكا ونحشرْهُ، كما تقول: من يزرْنِي فله درهمٌ وأزدْه على ذلك، أي: من يزرْني يجبْ له درهم علي وأزدْه عليه»(١).

ثالثا. عطف الجملة على تركيب(ليس بجملة):

ومنه عطف الجملة الفعلية على محل لا النافية للجنس واسمها، وذلك في قوله تعالى: **{وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ}سبأ: ٥١.**

حيثُ تساءَل ابنُ جني علامَ عُطفَ هذا الفعلُ**{وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ}؟** وينبغي أن يكون معطوفا على قوله تعالى: {فَزِعُوا} وهو بالواو، لأنه لا يُراد: ولو ترى وقت فزعهم وأخذهم، وإنما المراد– والله أعلم: ولو ترى إذ فزعوا فلم يفوتوا، وأخذوا. فعطف (أُخِذُوا) على ما فيه الفاء المُعَلِّقة الأول بالآخر على وجه التسبيب له عنه، وإذا كان معطوفا على ما فيه الفاء فكأن فاءً فيئول الحديث إلى أنه كأنه قال : ولو ترى إذ فزعوا فأخذوا، هذا إذا كانت فيه فاء، وأما وفيه الواو فلا يحسن عطفه على "فزعوا" بل يكون معطوفا على ما فيه الفاء(٢).

ومعنى تأويل ابن جني: أنَّ العطف جاء بالواو في قوله(وأخذوا)، ولا يصحُّ في المعنى الجمع بين فزعهم وأخذهم، لأنَّ الثاني مُسبَّبٌ عن الأول وناتجٌ عنه، ولأن الفاعلَ في كلٍّ منهما مختلف. فلم يصحَّ الجمع بينهما بواو العطف التي تُفيد الإشراك في الحُكم.

---

(١) ابن جني، المحتسب (٢/ ٦٠)

(٢) السابق (٢/ ١٩٦)

ولذلك رجَّح ابنُ جني أنه معطوف على ما فيه الفاء: (فلا فوتَ) ثم أوَّلَه بما يُسلم إلى عطفه على الفعل، وذلك أنَّ(فلا فوتَ) تأويلُها: فلم يفوتوا.

ومنه أيضا عطفُ الظرف على الجملة الفعلية، وعليه قولُ الشاعرِ:

نُقاسِمُهم أسيافَنا شرَّ قسمةٍ ففينا غواشيها، وفيهم صُدُورُها[١]

يقول ابنُ جني:« في هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل، وذلك أنه عطف قوله: (ففينا غواشيها) على قوله :(نُقاسمهم)، ومن شرط المعطوف أن يكون وَفق المعطوف عليه»(٢).

وقد سبق وأشرت جوانب مُشابهة الظرف للفعل، ومن ثم جاز أن يحلَّ محلَّه.

ومما سبق يتضح أنَّ ابن جني يرى أنَّ الأولى أن يكون هناك تناسُبٌ شكليٌّ بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث كون كلِّ منهما مُفردًا أو جملة.

ومن ثم يلجأ ابن جني إلى تأويل ما ورد مُخالفا لذلك، ويعتمد في تأويله على أحد أمرين:

الأول: التسوية بين المُتعاطفين، كأن يُسوِّي بين الجملة الفعلية والاسمية بتقدير محذوف يُحوِّل الفعلية إلى اسمية، أو يُقدِّر الفعلية بما يجعلُها اسمية. أو يُقدِّر للمفرد ما يجعله جُملةً. فتستوي بذلك الجملتان في الشكل.

---

(١) البيت من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي، يُنظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٤٠

(٢) ابن جني، التنبيه ص ٢٧، ٢٨

الثاني: الاعتماد على المُشابهة الوظيفية أو المعنوية بين المعطوف والمعطوف عليه، كما فعل في الظرف إذا عُطِف على الفعل أو العكس. وكما فعل في الجملة الاسمية إذا عُطفت على الشرطية.

(ب) تناسب المتعاطفين في المعنى:

ومعناه أنَّه يُشترط في المتعاطفين أن يكون بينهما مُناسبةٌ في المعنى، فلا يُعطف الشيءُ على نفسه أو ما في معناه إلا إذا أفاد المعطوفُ جديدًا، على أنَّ كثيرًا من النحاةِ يُجيزون عطف الشيء على نفسه إذا اختلفَ لفظُهما والمعنى واحد، ومن ذلك قول الفراءِ:«وإنَّ العربّ لتجمعُ بين الحرفين وإنهما لواحِدٌ إذا اختلف لفظاهُمَا، كما قال عدي بْن زَيْدٍ:

وقـــدمتِ الأديـــمَ لراهشـــيهِ وأَلْفَـــى قَوْلهـــا كـــذِبًا ومَيْنَـــا[1]

وقولهم: بُعدًا وسُحقًا، والبُعدُ والسُّحقُ واحدٌ»[2].

والأصلُ في باب العطف ألا يُعطف الشيءُ على نفسه، وعلةُ ذلك كما يقول السهيلي: «أنَّ حُروفَ العطفِ بمنزلة تكرار العامل، وتكرارُ العاملِ يلزم معه تكرير المعمول. فإذا ثبت هذا ووجدت شيئًا معطوفًا على ما هو في معناه مثل قوله: «كذباً وزورًا» و«كذبًا ومَيْنًا»، فما ذلك إلا لمعنًى زائدٍ خفيٍّ في

---

[1] على الوافر، وهو لعدي بن زيد، يُنظر: الفراء (١/ ٣٧)، وأبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٩٩. وهو من شواهد النحويين على جواز العطف على نفس المعنى مع اختلاف اللفظ.

[2] الفراء(١/ ٣٧)، ويُنظر: النحاس، إعراب القرآن (١/ ٥٣)، وابن يعيش (١/ ٥٤)، وابن هشام ص٤٦٧

اللفظ الثاني، أو لضرورةِ الشعر، فيُشبَّهُ حينئذٍ تغايُرَ اللفظينِ بتغاير المعنيينِ، فيُعطفُ أحدُهمَا على الآخر»[١].

ولم يُخالف ابنُ جني في ذلك جمهور النحاةِ، بل منع عطف الشيء على نفسه، وأوَّل ما جاء مُخالفًا لذلك، وعلَّلَ المنع بأنَّ«العطفَ نظيرُ التثنية في المعنى، فكما لا يكونُ الواحدُ اثنينِ، فكذلك لا يُعطف الشيءُ على نفسِه»[٢].

التأويل:

يقول الشاعر:

يا لهفَ زيَّابةَ للحارِثِ الصَّـ ـــابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ[٣]

يقول ابن جني:«أراد: الذي يَصبَح العدوَّ بالغارة، فيغنَم فيؤوب سالمًا، فعطف الموصول على الموصول، وهما جميعا لموصوف واحدٍ، وعلةُ جواز ذلك قوةُ اتصال الموصول بصلتِه، حتى إنه إذا أُريدَ عطفُ بعض صلتِه على بعض جيءَ به مَعطوفًا في اللفظ على نفسه.

ومثلُه قوله سبحانه: {الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (٨١)

---

[١] السهيلي ص ١٨٦

[٢] ابن جني، التنبيه ص ٧٥

[٣] البيت من السريع، وهو لابن زيابة في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ١٠٩، والبغدادي (١٠٧/٥)، والمعنى: أراد الذي يصبح العدو بالغارة فيغير فيؤوب سالمًا. المعنى: يتلهف ابن زيابة على فوته الحارث يوم صبح قومه وغنم وآب، ويقسم أنه لو لقيه لقتله.

وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ}الشعراء: ٧٨- ٨٢ وهذا كلُّه صفةُ موصوفٍ واحد، وهو القديمُ، عزَّ اسمُه»[١].

ومعنى تأويلِ ابنِ جني أنَّ الذي عُطفَ هو صلةُ الموصول لا الموصول نفسه، ومن ثم جاز عطف الموصول على نفسه؛ لأنَّ الغرض من العطف الصِّلةُ لا الموصول.

فأمَّا قولُه تبارك وتعالى: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا(١) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا(٢) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا(٣)}**العاديات: ١-٣** فقد يُمكن أن يكون من هذا الضرب الذي نحنُ بصدَدِه، وقد يُمكن أيضا أن تكونَ العاديات غيرَ الموريات، والمغيرات غيرُهما، فيكون من عطف موصوف على موصوف آخر حقيقةً لا مجازًا، كقولك: مررتُ بالضاحك فالباكي، إذا مررتَ باثنين: أحدُهما ضاحكٌ، والآخرُ باك(٢).

ومن ثم يتخلَّص ابن جني من منع عطف الشيء على نفسه عن طريق التأويل مُراعاة للأصل العام الذي فضَّلَه جمهور النحاة. والذي اختاره هنا في عطف الموصول على نفسه أنَّ الغرضَ من العطف الصلة وليس الموصول.

---

[١] ابن جني، التنبيه ص ٧٥، ويقول في موضع آخر تعليقا على العطف في هذه الآيات: وإنما هو(الذي) مرة واحدة؛ لأنه إله واحدُ سبحانه، فكأنه قال: وإذا مرضتُ فهو يشفينِ، ويُميتُني ثم يُحيينن وأطمع أن يغفر لي خطيئتي يو الدين. لكنه لمَّا كان الموصول مع صلته الجزء المفرد، فأُريدَ عطف الصلة بعضها على بعض – أُعيدَ ذكر الموصول في أثناء الحال لاتصال أحِدهما بصاحبه. يُنظر: ابن جني، التنبيه ص ٢٤٩

[٢] ابن جني، التنبيه ص ٧٥

المبحث الرابع

العطف على الضمير المرفوع والمجرور بين التقعيد والتأويل

أتناول في هذا المبحث موقف ابن جني من العطف على الضمير المتصل المرفوع دون توكيده بالمنفصل، وكذلك موقفه من العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجارّ، وكيف تعامَل ابنُ جني مع الشواهِد والأمثلة المخالفة حتى تنسجم مع القاعدة.

وسوف ينقسم المبحث إلى شِقَّينِ:

الأول: العطف على الضمير المتصل المرفوع دون توكيده بالمنفصل

الثاني: العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجارّ

أولا. العطف على المضمر المرفوع المتصل دون توكيده بالمنفصل:

التقعيد:

يُفهم من كلام سيبويه أنه يقبُح العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بالمنفصل، وقد يُخفف من هذا القُبح أن يطول الفصل بين المتعاطفين[١].

وهذا مذهب البصريين، وقد جاء في إعراب القرآن للنحاس: «يُعَدُّ توكيدُ الضمير المتصل المرفوع بالمنفصل قبل العطف عليه- اللغةَ الفصيحةَ، وأجاز **النحويون جميعا** في الشعر: **لأقومنّ وزيد، وأجاز الكوفيون** وجماعة

[١] يُنظر: سيبويه (٢/ ٣٧٩- ٣٨١)، ويُنظر: ابن الوراق ص ٢٤٢

من أهل النظر أن يعطف على المضمر المرفوع من غير توكيد لأنه يتّصل وينفصل فخالف المضمر المخفوض[١].

وقد وافق ابنُ جني في ذلك مذهب البصريين، يقول:«فإِنْ كَانَ الْمُضمر مَرْفُوعًا مُتَّصِلا لم تعطف عَلَيْهِ حَتَّى تؤكِّدَه، تَقول: قُم أَنْتَ وَزيدٌ. وَلَو قلت: قُم وَزيدٌ. من غير توكيد لم يحُسنْ، قَالَ الله سُبْحَانَهُ:**{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}البقرة: ٣٥**وَرُبمَا جَاءَ فِي الشّعْر غير مُؤَكد»[٢].

التأويل: (طولُ الكلام ينوبُ عن توكيد الضمير)

في قول الشاعر:

فلســـتُ بنـــازِلٍ إلا ألمَّـــتْ برحْلِـــي أو خَيالَتُهـــا الكَـــذُوبُ[٣]

يقول ابنُ جني:« عطف على المُضمر المرفوع المتصل بغير توكيد، ولو أكَّدَ فقال: ألمَّتْ هي. لكان أحسنَ، **غيرَ أنَّ الكلامَ طال بقوله: برِحْلي. فنابَ طولُه عن توكيده**، كما أنَّ قولَه تعالى:**{سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا}الأنعام: ١٤٨**. لما طالَ الكلامُ فيه بـ(لا)- وإن كانت بعد الواو- **حسُنَ الكلامُ بطولِها**»[٤].

---

[١] النحاس، إعراب القرآن (٤/ ٢٥٥)

[٢] ابن جني، اللمع، ص ٩٧

[٣] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة عندالمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ص ٢٢٦، والبغدادي (١١٩/٥)

[٤] ابن جني، التنبيه ص ١٣٩

ومن ذلك أيضا قراءة ابن مسعود والضحاك وطلحة وابن السميفع ويعقوب وسعيد بن أبي سعيد الأنصاري : **(وَأَتْبَاعُكَ)**. وذلك من قولِه تعالى: **{أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ}الشعراء: ١١١**

يرى ابنُ جنيأنَّ هذه القراءة تحتمل ضربين من القول مختلفي الطريق، إلا أنهما متفقا المعنى:

أحدهما: أن يكون أراد: أنؤمن لك وإنما أتباعُك الأرذلون؟ فأتباعك مرفوع بالابتداء، والأرذلون خبر.**والآخر:** أن يكون (وأتباعك)**معطوفا على الضمير** في (نؤمن)، **أي:** أنؤمنُ لك نحن وأتباعُك الأرذلون؟ فالأرذلون إذًا وصف للأتباع، وجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد؛ لما وقع هناك من الفصل. وهو قوله : (لك)، **فصار طولُ الكلام به كالعوض من توكيد الضمير بقوله : نحن**[١].

وكذلك أوَّلَ ابنُ جني العطف على الضمير المرفوع في قوله تعالى:**{فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}يونس: ٧١**حيثُ قُرِئت: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ) بالرفع، فرفعه على العطف على الضمير في "أَجْمِعوا"، وساغ عطفه عليه من غير توكيد من أجل طول الكلام بقوله: (أَمْرَكُم)[٢].

ومما جاء على ذلك قول **المتنبي:**

---

[١] يُنظر في تخريج القراءة: الطبري(٢/ ٣٣٥) وابن جني، المحتسب (٢/ ١٣١)

[٢] يُنظر في تخريج القراءة: الطبري(١٥/ ١٤٩) وابن جني، المحتسب (١/ ٣١٤) والنشر(٢/ ٢٨٦)

تُطيــع الحاســدينَ وأنــتَ مَــرْءٌ جُعلــتُ فِــداءَه وهــمُ فِــدائي؟[1]

يقول **ابنُ جني**:«و(هم) عطف على التاء في(جُعلتُ)، وحسُن العطفُ، وإن لم يُؤكَّدِ التاءَ **لطول الكلام بـ(فدائه)**»(٢).

ومما سبق يتضح أنَّ المسوِّغَ الذي ارتآه ابنُ جني هنا للتوفيق بين القاعدة والاستعمال هنا هو طولُ الكلام.

ثانيا. العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ:

ذكر ابنُ جني في اللُّمَع أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضمير المجرور دونَ إعادةِ الجارِّ. تَقول: مَرَرْت بك وبزيد وَنزلت عَلَيْهِ وعَلى جَعْفَر وَلَو قلت مَرَرْت بك وَزيد كَانَ لحنًا[٣].

ويبدو أنَّ ابن جني يقصِد من ذلك أنَّه لا يجوز العطفُ عليه إلا إذا كان هناك دليلٌ عليه، ولكنَّه لم يذكُر ذلك في اللُّمَع لأنه يميل فيه إلى العبارة المُوجزة تحقيقًا للهدف التعليمي.

ويؤكِّد ذلك أنَّه تعرَّض لقراءة حمزة(والأرحامِ) في الخصائص وجوَّزَها ولم يَذهب بها إلى اللحن، وذلك على تقدير حرف جر محذوف لوجود ما يدلُّ عليه. يقول ابنُ جني:«وذلك أنَّ لحمزةَ أنْ يقولَ لِمن أنكر عليه: إنني لم

---

(١) البيت من الوافر وهو للمتنبي، الفسر(٢/ ٦٤)

(٢) المتنبي، الفسر(٢/ ٦٤، ٦٥)

(٣) ابن جني، اللمع ص ٩٧.

أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر،**بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت: وبالأرحامِ**، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها، كما حُذِفتْ لتقدّم ذكرها في نحو قولك:**بَمْن تمررْ أَمُرْروعلى من تنزِلْ أنزِلْ**، ولم تقل: أمرر به. ولا أنزل عليه. لكن حذفتَ الحرفَيْنِ لتقدُّم ذكرهُمَا»(١).

وهذا ليسَ عُدولا عن رأيه الأوَّل ولكنه تفصيلٌ بعد إجمال، وهذا ومع ذلك فإنه يرى أنَّ مِن الاحتياط إعادةَ العامل في العطف والبدل. فالعطف: نحو مررت بزيد وبعمرو فهذا أوكد معنى من: مررت بزيد وعمرو. والبدل كقولك: مررت بقومك بأكثرهم فهذا أوكد معنى من قولك: مرت بقومك أكثرِهم(٢).

وبهذه الحِرَفية استطاع ابنُ جني أن يجدَ مخرجًا من قضية منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. إلى قضية جواز حذف حرف الجرّ لتقدُّم ذكره. وهذا مسلكُه سهلٌ في العربية من الأوَّل وعليه شواهدُ وأمثلة كثيرة.

وهذه طريقةٌ في التوجيه ليستْ بجديدةٍ، بل سبقَ إليها سيبويه وأكثر من ترديدها والتمثيل عليها، ومن ذلك قولُه:«وأمَّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن

(١) ابن جني، الخصائص (١/ ٢٨٧، ٢٨٨)

(٢) السابق (٣/ ١١١)

كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظّنُّ، **كأنك قلت: ظننت ذاك الظن**»[1].

فقوله: **(كأنك قلت: ظننت ذاك الظن)** هو استشعار لحقيقة التركيب، كأنَّ في الكلام لفظًا منويًّا ليس له وجودٌ في الظاهر. وهذا ما عناه ابنُ جني بقوله: **(بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت: وبالأرحامِ**، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها).

[1] سيبويه (١/٤٠)

النتائج والتوصيات

- يتضح من خلال بيان مفهوم التأويل النحوي عند المحدثين أنهم ينظرون إليه من جهات مُختلفة، وهذه الفكرة تحتاج إلى مزيد بيانٍ، وذلك لمعرفة وسائل التأويل النحوي المُتاحة في كلِّ جهة، وتأويل النحاة يعتمد على أيِّ الجهات أكثر، وهل هناك تفاوُت في ذلك بين النحويين! وما مدى التداخُل بين جهات التأويل.
- التأويل النحوي يهدُف إلى سلامة القاعدة النحوية وسلامة النص اللغوي من الطعن أو القول بتحريفه أو عدم صحته.
- تفتقر المكتبة العربية ومكتبة النحو خاصَّة إلى من يُفرد مؤلفات للحديث عن التأويل النحوي في الأبواب النحوية، مثل باب القسم أو الشرط أو الاستفهام أو التوابع...إلى آخر تلك الأساليب التي يشيعُ فيها التأويل، ومثل هذه الدراسات ستأتي بنتائج جديدة يُمكن من خلالها تحديد أبعاد التأويل ووسائله في كلِّ بابٍ من أبواب النحو على حِدة.
- استطاع ابن جني أن يوظِّف التأويل النحوي للتوفيق بين التراكيب اللغوية وبين القاعدة في باب عطف النسق، وذلك من خلال توجيه القاعدة بما يُناسب التراكيب التي تبدو مُخالفة أو شاذة، أو من خلال تفسير التراكيب بما يُوافق القاعدة.
- استعانَ ابنُ جني بعدد من الأفكار والقوانين لتأويل الحذف في باب العطف، فاستخدم فكرة التوسُّع في الاستعمال اللغوي مع حذف

حرف العطف، واستخدَم فكرة النيابة في تأويل حذف المعطوف عليه، وكان مُسوِّغ الحذف وجودَ الدليل على المحذوف.

- استخدم ابنُ جني التأويل النحوي لتفسير اختلاف الرُّتبة بين المُتعاطفين، واعتمد ابنُ جني في تأويله أحيانا على بيان حال المتكلم وما تقتضيه من تغيير في التركيب؛ حيثُ يُقدِّم ما حقُّه التأخير أو العكس، وذلك تبعا للمعاني النفسية التي تطرأ على حاله. وتبعا للسياق العام. واعتمَد أيضا على فكرة وضع الخاص موضع العام لتأويل بعض التراكيب التي اختلفت فيها الرُّتبة عن الأصل.

- يحلُّ ابنُ جني مُشكلة عدم التناسُب بين المُتعاطِفين بتأويل أحدِهما بما يُناسِب الآخر، كأن يؤول المُفرد بالجملة أو العكس، أو يؤول الجملة الفعلية بالاسمية أو العكس؛ وذلك حتى يستقيم التناسُب بينهما في الشكل. وهو في ذلك قد يستعين بمراحل مختلفة من التقدير حتى يصل إلى النتيجة. واعتمَد كذلك ابنُ جني على فكرة المشابهة المعنوية أو الوظيفية بين المُتعاطفين لتسويغ الاختلاف الشكلي بينهما.

- وحلَّ ابنُ جني عدم جواز عطف الشيء على نفسه أو ما في معناه بالبحث عن الغرض من العطف، حيثُ ذكر أنَّ الغرضَ مُختلفٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

- استحضر ابنُ جني في باب العطف فلسفةَ طولِ الكلام لتسويغ ما خرج عن المعهود من العطف على الضمير المرفوع، والعطف على الضمير المجرور.

- يحتاج التأويل النحوي إلى دراسة مُستفيضة عن ملامح التأويل النحوي ومناهج دراسته في كتابات المحدثين. وكذلك لا توجَد دراسات مُقارَنة لطريقة التأويل النحوي بين نحويٍّ وآخر. فهل اتفق ابنُ جني مع الفراء مثلًا في طريقة التأويل، أم أنَّ هناك ملامِح فارقةً بين كلّ منهما.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأحمر الباهلي: شعر ابن الأحمر الباهلي، جمع وتحقيق: د/حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى(تصوير دار الكتاب العلمية).
- ابن جني:

١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: أ.د/ حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

٣) سر صناعة الإعراب، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤) الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: د/ رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٥) اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٦) المُحتَسَب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق/ أ/ علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- ابن عبد ربِّه الأندلسي: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ابن عُصفور: ضرائر الشِّعْر، تحقيق:السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مالك:

١) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

- ابن منظور: لسان العرب، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق. د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

- ابن يعيش: شرح المفصل، تقديم وتحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- ابن الوراق: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- أبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- أبو جعفر الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- أبو جعفر النَّحَّاس:

١) إعراب القرآن، تحقيق وتعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢) معاني القرآن، تحقيق/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- أبو حيان الأندلسي:

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

- أبو زيد القرشي: جمهرة أشعار العرب، تحقيق وشرح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو عبيدة مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أبو علي الفارسي:

١) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢) المسائل البصريات، تحقيق: د/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

- أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر.
- أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- أبو هلال العسكري: ديوان المعاني، دار الجيل، بيروت.

- الأحوص الأنصاري: شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: د/ شوقي ضيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- الأعشى: ميمون بن قيس: ديوان الأعشى، شرح وتعليق: د/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- امرؤ القيس: ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ،١٩٩٧م.
- تمام حسان: الأصول دراسة ايبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي والعربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- الثعلبي: تفسير الثعلبي، تحقيق: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة أ/ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر:

١) البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢) الحيوان، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣) رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

- الجرجاني: التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- خالد عبد الفتاح زيدان: حروف العطف في القرآن الكريم، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- ذو الرُّمَّة: ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
- السهيلي: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: وشرح: د/ محمود فجال، وسمَّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- صالح إبراهيم عبد السلام: التأويل الدلالي في كتب معاني القرآن، دراسة تحليلة، دار النابغة للنشر والتوزيع، الأسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
- عبد العزيز بن ناصر الخريف: أبو الفتح عثمان ابن جني، قائمة ببليوجرافية، وهو بحث منشور في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.

مج٥، عدد١، المحرم- جمادى الآخرة، ١٤٢٠هـ، مايو- أكتوبر ١٩٩٩م.

- عبد الغني شوقي موسى الأدبعي، وسعيد بن محمد بن علي آل موسى: التأويل النحوي عند ابن جني في الفسر، مجلة لسانُنا، المجلد ٩، العدد٢، ٢٠١٩.

- عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

- عبد الله محمد زين: التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم، بحث منشور في مجلة كليات التربية، جامعة عدن، العدد ١٢/ ٢٠١١.

- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

- عمرو بن كلثوم: ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح: د/ اِميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ١٥، سنة ١٩٨٨م.

- الفراء: معاني القرآن تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، ، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧م.

- المبرد:

١) الفاضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

٢) المُقتضب، عالم الكتب، بيروت.

- محمد راضي محمد علي: التأويل والتوجيه في ضوء تعارُض الأدلة النحوية- دراسة تقويمية، دار المقتبس، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

- محمد رفعت حمدان أحمد سطوحي، آليات التأويل النحوي عند ابن جني، مجلة كلية دار العلوم- الفيوم، مقالة ١٠، مجلد ٢١، عدد ٢١، شتاء وربيع ٢٠٠٩م.

- محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط٤، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

- محمود حسن الجاسم: التأويل في العربية بين القديم والحديث، مقال في مجلة آفاق الثقافة والتراث، كلية الآداب، جامعة حلب، سوريا.

- محمود عبد السلام شرف الدين: التوابع بين القاعدة والحكمة، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- المرزوقي:

١) الأزمنة والأمكنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢) شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، فهرسة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- مسلم بن الحجاج: الجامع الصحيح = صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مصطفى حميده:أساليب العطف في القرآن الكريم، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- المفضل الضبي: المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.
- نجاة عبد المولى أمين: عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول دراسة وتحليل، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا- الأزهر الشريف، الجزء الرابع، العدد السابع عشر، للعام ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

References:

- Ibn Al-Ahmar Al Baheli: *Shir [Poetry] of Ibn Al-Ahmar Al Baheli*, collected and authentication: Dr. Hussien Atwan, Print House: Magmaa Allughah Al-Arabiyaah (Arabic Language Complex) in Damascus.
- Ibn Al-Jazari: *An-Nashr fi Al-Qiraat Al-Ashr*, authentication: Ali Bin Muhammad Ad-Dabbaa, Al-Matbaah At-Tugariyyah Al-Kubra (copied by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah)
- Ibn Jinni*: At-Tanbih Ala Sharh Mushkilaat Al Hamasah*, authentication: Dr. Hassan Muhammad Hindawi, Ministry of Islamic Affairs and Endowments, Kuwait, 1st Edition, 1430 AH, 2009 AD
- Ibn Jinni*:Al-Khasaess*, authentication: Muhammad Ali An- Naggar, Aalam Al-Kutub, Beirut.
- Ibn Jinni: *Siru Sinaat Al-Iraab*, authentication: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 2nd edition, 1413 AH, 1993 AD.
- Ibn Jinni *Al-Fasr*, *Sharhu Ibn Jinni Al- Kabir Ala Diwan Al-Mutnabi*, authentication: Dr. Reda Ragab, Dar Al-Yanabiea, Damascus, 1st edition, 2004 AD.
- Ibn Jinni *Al-Lama fi Al-Lughati Al-Arabeiyah*, authentication: Faez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thqafiyah, Kuwait.
- Ibn Jinni *Al- Muhtasab fi Tabyeen Wuguh Al-Qiraat wa Al-Eidah* anha, authentication: Mr. Ali An-Najdi Nasif, Dr, Abd Al-Halim Al-Naggar, Dr. Abd El Fattah Ismail Shalabi, Ministry of Endowments,

Supreme Council for Islamic Affairs, Revival of Islamic Heritage Committee, Cairo.

- Ibn As-Siraj: *Al-Usul fi An-Nahw*, authentication: Abd Al-Hussien Al-Fatli, Ar-Risalah Institution, Lebanon.
- Ibn Abd Rabuh Al-Andalusi: *Al-Eqed Al-Fareed*, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1404 AH.
- Ibn Usfur: *Daraer Ash-Shir*, authentication: As-Sayyed Ibrahim Muhammad, Dar Al-Andalus for Printing and Publications, 1st edition, 1980 AD.
- Ibn Qutaybah: *Taaweel Mushkal Al-Quran*, authentication: Ibrahim Shams Ad-Deen, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
- Ibn Malik: *Sharh Tas-heel Al-Fawaed*, authentication: Dr. Abd Ar-Rahman As-Sayyed, Dr. Muhammad Badwi Al-Makhtoon, Dar Hajar for Printing, Publication, Distribution and Advertisements, 1st edition, 1410 Ah, 1990 AD.
- Ibn Malik *: Sharh Al-Kafeyah Ash-Shafeiyah*, Ibn Malik, authentication: Abd Al-Moneim Ahmad Hareedi, Umm Al-Qura University, Institute of Manuscripts and Revival of Islamic Heritage, Faculty of Shariah and Islamic Studies, Macca Al-Mukrramah, 1st edition.
- Ibn Manzour: Lisaan Al-Arab, Muhammad Bin Makram Al-Ifriqi Al-Masri, Dar Sadir – Beirut, 1st edition.
- Ibn Hisham: *Mughni Al-Labeeb an Kutub Al-Aareeb*, authentication Dr. Mazen Al-Mubarak, and

Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985.

- Ibn Yaeesh: *Sharh Al-Mufassal*, introduced and authentication: Dr. Email Badeea Yaaqub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1422 AH – 2001 AD.
- Ibn Al-Warraq: *ILal An-Nahw*, authentication: Mahmoud Jassim Muhammad Ad-Darwish, Makatabat Ar-Rushd, Riyad –Saudi Arabia, 1420 AH -1990 AD.
- Abu Al-Barakat Al- Anbari: *Al-Insaf fi Masael Al-Khilaf bayn An-Nahwyeen: Al-Basreyeen wa Al-Kufeyeen*, Al-Makatabah Al-Asreyah, 1st edition, 1424 Ah, 2003 AD.
- Abu bakr Al-Anbari: *Sharh Al-Qasaed As-saba At-tiwal Al-Jaheliyat*, authentication: Abd Al-Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Maref, 5th edition.
- Abu Jafar At-Tabari: *Gamea Al-Bayan fi Taweel Al-Quran*, authentication: Ahmad Muhammad Shakir, Ar-Risalah Institution, 1st edition, 1420 AH, 2000 AD.
- Abu Gafar An-Nahhas: *Iraab Al-Quran*, commentary and authentication: Abd Al-Moniem Khalil Ibrahim, Manuscripts by Muhammad Ali Baydoon, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH.
- Abu Gafar An-Nahhas: *Maani Al-Quran*, authentication: Muhammad Ali As-Sabouni, Umm Al-Qura University, Macca Al-Mukrramah, 1st edition, 1409 AH.

- Abu Hayyan Al-Andalusi: *Irtishaf Ad-Darb min Lisaan Al-Arab*, A study, explanation, and authentication by: Muhammad Ragab Uthman, revised by Ramadan Abd At-Tawab, Al-Khangi Bookshop, Cairo, 1st edition, 1418 AH, 1998 AD.

- Abu Hayyan Al-Andalusi: *At-Tazyeel wa At-Takmeel Sharh Kitab At-TasHeel*, authentication: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus (from part 1 to 5), the rest of the parts by Dar konouz Ishbilia, 1st edition.

- Abu Zayd Al-Qurshi: *Gamhart Ashaar Al-Arab*, authentication and commentary: Ali Muhammad Al-Begadi, Nahdet Misr for printing, publication and distribution.

- Abu Ubaydah: *Majaz Al-Quran*, authentication: Muhammad Fouad Sazkeen, Al-Khangi Bookshop, Cairo.

- Abu Ali Al-Farsi: *At-Taaleeqah ala Kitab Sibawayh*, authentication: Dr.Awad Bin Hamad Al-Qawzi, 1st edition, 1410 AH-1990 AD.

- Abu Ali Al-Farsi: *Al-Masaael Al-Basreyat*, authentication: Dr. Muhammad Ash-SHater, Al-Medani Print house, 1st edition, 1405 AH, 1985 AD.

- Abu Al-Farag Al-Asfahani: *Al-Aghani*, Dar Al-Fikr, Beirut, 2nd edition, authentication: Samir Gaber.

- Abu Mansour Al-Azhari: *Tahzeeb Alloghah*, authentication: Muhammad Awad Muraeb, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi, Beirut, 1st edition, 2001 AD..

- Abu Hilal Al-Askari: Diwan Al-Maani, Dar El-Geel, Beirut.
- *Al-Ahwass Al-Ansari*: *Shir Al-Ahwass Al-Ansari*, collection and authentication: Adel Suliman Gamal, presentation: Dr. Shawki Dayf, Al-Khangi Bookshop Cairo, 2nd edition, 1411 AH, 1990 AD.
- *Al-Aasha: Maymoon Bin Qays: Diwan Al-Aasha*, authentication and commentary: Dr. Muhammad Hussien, Al-Adaab Bookshop in Al-Gamameez, An-Namouzageyah Print house, Cairo.
- Imrooa Al-Qays: *Diwan Imrooa Al-Qays*. Abd Ar-Rahman Al-Mastawy, Dar Al-Marefah, Beirut, 2nd edition, 1425 AH, 2004 AD.
- Al-Baghdadi: *Khazanat Al-Adab wa lub Lubab Lisaan Al-Arab*, commentary and explanation: Abd As-Salam Muhammad Haroun, Al-Khangi Bookshop, Cairo, 4th edition, 1418 AH, 1997 AD.
- Tammam Hassan: *Al-Usul: epistemological Study for Ususl Al-Fikr Al-Lughawi wa Al-Arabi*, General Egyptian Books Authority, 1982 AD.
- Ath-THalabi: *Tafsir Ath-Thalabi*, authentication: Imam Abu Muhammad Bin Ashur, revision: Mr. Nazeer As-Saaedi, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1422 AH, 2002 AD.

-Al-Gahez: Abu Uthman Amr Bin Bahr: *Al-Bayan wa At-Tabyeen*, Dar and Bookshop Al-Hilal, Beirut, 1423 AH.

-Al-Gahez: Abu Uthman Amr Bin Bahr: *Al-Hyawan*, authentication: Abd As-Salam Haroun, Dar Al-Geel, 1416 AH, 1996 AD.

-Al-Gahez: Abu Uthman Amr Bin Bahr: *Rasael Al-Jahez*, authentication and explanation: Abd As-Salam Muhammad Haroun, Al-Khangi Bookshop, Cairo, 1384 AH, 1964 AD.

- Al-Jirjani: *At-Tareefat*, authentication: a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

-Khaled Abd El-Fattah Zeidan: *Horouf Al-Ataf fi Al-Quran Al-Kareem*, Dar Aamenah for Publication and Distribution, Hashemite Kingdom of Jordan, 1st edition, 2010 AD

- Zu Ar-Remmah: *Diwan Zi Ar-Remmah*, Sharh Abi Nasr Al-Baheli Rewayat Thaalab, authentication: Abd AL-Qudous Abu Saleh, Al-Iman Institution, Jeddah, 1st edition, 1402 AH, 1982 AD.

- As-Sohayli: Nataeg Al-Fikr fi An-Nahw, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1412 AH, 1992 AD.

- *Sibawayh*: *Al-Kitab*, authentication: Abd As-Salam Muhammad Haroun, Al-Khangi Bookshop, Cairo, 3rd edition 1408 AH -1988 AD.

- As-Seyouti: *Al-Iqtirah fi Usul An-Nahw wa Gadaleh*, authentication and explanation: Dr. Mahmoud Fajal, he named his explanation as (*Al-Isbah fi Sharh Al-Iqtirah*), Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition, 1409 AH, 1989 AD.

- Saleh Ibrahim Abd Al-Salam: *At-Taweel Ad-Dalali fi Kutub Maani Al-Quran*, analytical study, Dar An-Nabeghah for Publication and Distribution, Alexandria, 1st edition, 1435 AH – 2014 AD.
- Abd Al-Aziz Bin Nasser Al Khareef: *Abu Al-FatH Uthman Ibn Jinni, Bibliographical list*, research published in King Fahd National Library Journal, Volume 5, issue 1, Muharram – Gumada Al-Akherah, 1420 AH, May-October 1999.
- Abd Al-Ghani Shawqi Musa Al-Adbaaei, and Saeed Bin Muhammad Bin Ali Aal Musa: *At-Taweel An-Nahawi Inda Ibn Jinni fi Al-Fasr*, Lisanona Journal, Volume 9, issue 2, 2019.
- Abd Al-Fattah Al-Hammouz: *At-Taweel An-Nahawi fi Al-Quran Al-Kareem*, Ar-Rushd Bookshop, Riyadh, 1st edition, 1984 AD.
- Abd-Allah Muhammad Zein: *At-Taweel An-Nahawi fi Dawaa Nazareyat An-Nazm*, a Research published in Education Faculties Journal, University of Aden, issue 12/2011.
- Ali Abu Al-Makarem: *Usul At-Tafkeer An-Nahawi*, Libyan University Publications, 1393 AH, 1973 AD.
- Amru Bin Kalthoum, *Diwan Amru Bin Kalthoum*: collection, authentication, and explanation: Dr. Email Badeea Yaqoub, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2nd edition, 1416 AH, 1996 AD.
- Ghazi Mukhtar Tulaimat, *Athar At-Taweel An-Nahawi fi Fahm An-Nass*, Faculty of Islamic and Arabic Studies, issue 15, 1988 AD.

- Al-Farraa: *Maani Al-Quran*, authentication: Ahmad Yusuf Nagati, Muhammad Ali An-Najjar and Abd Al-Fattah Ismaeel Shalabi, Ad-Dar Al-Mesreyiah for Writings and Translation.
- Al-Qaysei: *Idaah Shawahed Al-Idaah*, authentication: Dr. Muhammad Bin Hamoud Ad-Dajaani, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition, 1408 AH, 1987 AD.
- Al-Mubarred: *Al-Fadel*, Dar Al-Kutub Al-Mesreyiah, Cairo, 3rd edition, 1421 AH.
- Al-Mubarred: *Al-Muqtadab*, Aalam Al-Kutub, Beirut.
- Muhammad Radi Muhammad Ali: *At-Taweel wa At-Tawgeeh fi Dawa Taarod Al-Adellah An-Nahaweyah – Evaluative Study*, Dar Al-Muqtabas, Beirut, Lebanon, Damascus, and Syria, 1st edition, 1438 AH, 2017 AD.
- Muhammad Refaat Hemdan Ahmad Sotouhi, *Aaleyat At-Taweel An-Nahawi inda Ibn Jinni*, Dar Al-Oloum Faculty Journal -Fayoum, article 10, Volume 21, issue 21 (winter & spring) 2009.
- Muhammad Eid: *Usul An-Nahw Al-Arabi*, Aalam Al-Kutub, 4th edition, 1410 AH, 1989 AD.
- Mahmoud Hassan Al-Jasim: *At-Taweel fi Al-Arabeiyah bayn Al-Qadeem wa Al-Hadith*, an article in Afaaq Journal for Culture and Heritage [Afaaq Athqafah wa Tturath], Arts Faculty, Halab University, Syria.

- Mahmoud Abd As-Salam Sharaf Ad-Deen: *At-Tawabea bayn Al-Qaedah wa Al-Hekmah*, Dar Hajar, Cairo, 1st edition, 1407 AH, 1987 AD.
- Al-Marzouqi: Al-Azmenah wa Al-*Amkenah*, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1417 AH.
- Al-Marzouqi*: Sharh Diwan Al-Hamasah*, authentication, Ghareed Ash-Shaykh, indexing: Ibrahim Shams Ad-Deen, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1424 AH, 2003 AD.
- Muslim Ibn Al-Hajjaj: *Al-Gamea As-Sahih – Sahih Muslim*, authentication: Muhammad Fouad Abd Al-Baqi, Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi, Beirut.
- Mustafa Hemidah: *Aasaleeb Al-Atf fi Al-Quran Al-Kareem*, The Egyptian International Publishing Company – Longman, 1st edition, 1999 AD.
- Al Mufaddal Ad-Dabbi: *Al-Mufadaleiyat*, authentication and explanation: Ahmad Muhammad Shakir and Abd As-Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Maref, Cairo, 6th edition.
- Nagat Abd Al-Mawlaa Ameen: *Atf An-Nasaq bayn Al-Matrouh wa Al-Maqboul min Al-Qawl: a Study and Analysis*, the Annual Journal of the Arabic Language Faculty in Jirja –Al-Azhar Al-Sharif, Part 4, issue 17, 1434 AH, 2013 AD.